مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٦١٥**

الاثنين، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد جيني
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فريكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

07-20382 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن والشكر للأعضاء المنتهية ولايتهم

الرئيس (تكلم بالروسية): حيث أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن هذا العام، أود أن أعرب لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة وموظفي الأمانة العامة عن أطيب التمنيات بعام جديد مثمر.

وأرحب، باسم المجلس، بالأعضاء الجدد: إندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وبنما وجنوب أفريقيا. ونحن جميعا نتطلع إلى مشاركتهم الفعالة في أعمال المجلس. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتنان المجلس للأعضاء المنتهية ولايتهم، وهم الأرجنتين وجمهورية تترانيا المتحدة، والدانمرك، واليابان، واليونان، على إسهاماتهم الهامة في عمل المجلس.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أشيد، باسم المجلس، بالسيد ناصر عبد العزيز الناصر، الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير الناصر، على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

الإعراب عن الترحيب بالأمين العام والإشادة بالأمين العام المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالروسية): باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أرحب بالأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي يشارك في جلسة رسمية للمجلس لأول مرة بصفته الجديدة. وأعرب عن الأمل في أن يقيم المجلس أوثق علاقات التعاون وأكثرها فائدة مع الأمين العام الجديد، في اضطلاعه بمسؤوليته الأساسية عن تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

وينبغي لنا أن ندعم ما أعرب عنه الأمين العام بالفعل من عزم على العمل معا بغية إيجاد سبل لحل المشاكل الدولية الراهنة من خلال الجهود الجماعية لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع السيد بان على أنه لن يكون بمقدور أي شخص بمفرده، بمن في ذلك الأمين العام نفسه، أو أي دولة لوحدها، مهما بلغت من قوة أو وفرة في الموارد، حل تلك المشاكل. فحلها لن يتأتى إلا بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وتحسين دور الأمم المتحدة وفعالية أنشطتها، بما فيها أنشطة مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الامتنان والتقدير للسيد كوفي عنان، الذي اضطلع بواجباته بصفته أمينا عاما لسنوات طويلة بصورة كريمة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على هذه الكلمات الطيبة. ويشرفني أن أكون هنا في القاعة هذه، وأشكر رئيس مجلس الأمن، سعادة السفير شركين، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي ألتقي بأعضاء المجلس في هذه القاعة التاريخية.

وبما أن هذا هو أول اجتماع لي معكم، فاسمحوا لي أن أشيد بجميع أعضاء المجلس وأن أعرب لكم جميعا، في هذه السنة الجديدة، عن أطيب التمنيات بكل التوفيق في عام ٢٠٠٧. وأود أن أنوه، على نحو خاص، بحضور الأعضاء الجدد، إندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وبنما وجنوب أفريقيا

الـذين انـضموا إلى المجلـس في نفـس وقـت انـضمامي إلى المنظمة. ولدينا الكثير مما ينبغي أن نتعلمه معا.

وأود أن أؤكد لكم جميعا، وأنا أتولى هذا المنصب الرفيع، إيماني العميق بروح المهمة والواجب والتفاني في العمل. وتعلمون، ربما أفضل من أي أحد آخر، أنني أقوم بذلك في فترة عصيبة في شؤون العالم. فالمجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات، من دارفور إلى الشرق الأوسط، والأزمات الأخرى التي تشغل بال العالم، من الدفاع عن حقوق الإنسان، إلى ضرورة المضي قدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإنني أتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن، لكفالة ارتقاء المنظمة إلى مستوى التطلعات الكبيرة التي يعلقها المجتمع الدولي عليها. وإذ ينظر المجلس في آراء الدول الأعضاء بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فإنني هنا للإنصات إليكم جميعا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في المستهل، وبالنيابة عن الوفد الفرنسي، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر سفير قطر ووفده على إدارتهما لشؤون الرئاسة في الشهر الماضي. ويود وفد بلادي أيضا أن يرحب بالأعضاء الجدد في المجلس وأن يشكر الدول التي غادرت المجلس في نهاية السنة الماضية. وأخيرا، أود أن أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأن أهنئه مرة أخرى على توليه مهامه الحالية. ويمكنه أن يعول دائما على دعم فرنسا الكامل في اضطلاعه بمسؤولياته الكبيرة والمضنية، وإن كانت مثيرة.

ويود وفد بلادي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم. فمن الأهمية بمكان حقا أن يكون بمقدور مجلس الأمن أن يبدأ في هذا الحوار مع الأمين العام، حتى نستطيع التصدي معا للتحديات الكبيرة التي تواجه المنظمة اليوم في مجال السلام والأمن.

وهذه التحديات متنوعة ومعقدة بشكل متزايد. فالصراعات المسلحة لا تزال قائمة في أنحاء عديدة من العالم – ولا سيّما في القارة الأفريقية، بوجود الأزمات في كوت ديفوار ودارفور والصومال. والأزمات التي يشهدها الشرق الأوسط لا تزال مصدر قلق كبير. ويجب أن يضاف إلى ذلك التهديدات الجديدة، بدءاً بالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعلى المجلس تقع مسؤولية الاستجابة بفعالية وكفاءة لكل من تلك التهديدات. وتتزايد الحاجة إلى المجلس، ومن خلاله إلى الأمم المتحدة. ونشر أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق في أنحاء شتى من العالم، واحتمالات نشر قوات جديدة في نيبال والسودان، مثلا، يؤكدان هذه النقطة. فكيف لنا أن نواجه تلك التحديات؟

علينا أولاً أن نعمل معا متحدين. ففي مواجهة التهديدات التي تتجاوز الحدود، لا يمكن تحقيق الأمن إلا بجهد جماعي. وهذا يستلزم أمرين. يجب أن تكون لدينا رؤية مشتركة للتحديات التي ينبغي التغلب عليها، وللحلول

التي يجب إرساؤها. وعلينا أيضا أن نواصل تعزيز التعاون بين المجلس والأمين العام والمنظمات الإقليمية. وهذه الجهود المشتركة شروط مسبقة لفعاليتنا.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يكون المجلس أكثر قدرة مما هو عليه اليوم لمنع وقوع الأزمات. وهذا يعني أنه يجب أن تمتلك الأمم المتحدة قدرة معززة على منع نشوب الصراعات، وأن يكون بوسع الأمين العام تنبيه المجلس في أسرع وقت ممكن إلى أية مخاطر محتملة لزعزعة الاستقرار. وأخيرا، يجب أن نكون قادرين على بلورة استراتيجيات شاملة للوقاية من الصراعات.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نولي اهتماما شديدا لإدارة فترة ما بعد الصراع. وعلى لجنة بناء السلام طبعا أن تؤدي دورها كاملا في هذا المجال، كما بدأت تفعل فيما يتعلق ببوروندي وسيراليون. وعلى المجلس أن يُقيّم جهودها وأن ينظر في السبل اللازمة لتعزيز فعاليتها، وأن يأخذ في الاعتبار في جهوده المستقبلية التوصيات التي ستقدمها اللجنة. وأخيرا، على المجلس أن يواصل دراسة السبل لتحسين الأدوات المتاحة له بالتعاون الوثيق مع الأمين العام.

أولاً، فيما يتصل بصون السلام، فالتحديات معروفة جيدا، وهي الإدارة الرشيدة للموارد، والدعم الأكثر فعالية للعمليات الانتقالية، وتحسين التنسيق بين الأطراف الرئيسية وإيلاء اهتمام خاص للعملية السياسية – التي يجب بالضرورة أن تكون أساسا لعمليات حفظ السلام. ويجب أن يلي ذلك تنفيذ الجزاءات وغيرها من التدابير الملزمة التي يقررها المجلس، والتي اتخذ عددا من القرارات الهامة المتصلة بها مؤخرا. وعلى المجلس أن يواصل ذلك المسار ليضمن التنفيذ الكامل لتلك التدابير، فضلا عن فعالية إجراءاته وشفافيتها.

هذه عدة مسارات للعمل ينبغي أن نتابعها معا. ويجب ألا ننسى أن السلام والأمن يستلزمان أيضا مكافحة الفقر والأمراض والفساد، فضلا عن حماية حقوق الإنسان ومناهضة الإفلات من العقاب. فالعدل شرط مسبق للسلام. وفي هذا الصدد، ستكون المحكمة الجنائية الدولية أداة أساسية في المستقبل.

والتحديات التي يجب أن نتغلب عليها جسيمة. ومن المؤسف أن العمل الذي ينتظرنا لا يزال هائلا. ولهذا، علينا أن نواصل جهودنا المشتركة لزيادة تحسين فعالية إجراءاتنا. فهذا من واجبنا جميعا، شأنه شأن المسؤولية عن الحماية.

السيد البدر (قطر): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وعلى عقد هذه الجلسة لمناقشة بند هام يتطرق بشكل شمولي إلى المهام الأساسية التي يضطلع بها مجلس الأمن. وأشكركم على الجهود التي بذلتموها في إعداد مشروع البيان الرئاسي بهذا الخصوص، وإدارة المشاورات بشأنه.

وأود أن أرحب بسعادة السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يشارك للمرة الأولى في اجتماع رسمي للمجلس بصفته أمينا عاما. وأغتنم هذه الفرصة لأقدم له أخلص التهانئ على تولي منصبه الهام، وأتمنى له كل التوفيق، ليس في إنجاز المهمة الموكلة إليه بموجب الميثاق فحسب، بل أيضا في الإسهام بفعالية من موقعه الفريد في الجهود الدولية الرامية إلى اجتثاث الآفات الكثيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين ورفاه الشعوب. وكلنا ثقة بأن خبرته وحكمته ومهارته ستكون مفيدة جدا في تحقيق الغايات التي نصبو إليها.

كما أننا سعداء برؤية الحماسة التي أبداها السيد بان فور توليه قيادة المنظمة الدولية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد، من جانبنا، أننا سنكون على أتم الاستعداد، من خلال

عـضويتنا في مجلـس الأمـن، للتعـاون معـه في سـبيل خدمـة القضايا المعروضة على المجلس. إن التواصل الفعال بين المجلس والأمين العام، وتنسيق الجهود فيما بينـهما، عامـل أساسـي في نجاح عملهما كليهما. ففي المساعي الرامية إلى صـون السلم والأمن الـدوليين، لا بـد مـن تـضافر الجهـود بين الأمين العـام والأمانـة العامـة ككـل مـن جهـة، وبـين مجلـس الأمـن وبقيـة هيئات الأمم المتحدة، من جهة أخرى.

وباعتبار أن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن، بحسب ميثاق الأمم المتحدة الـذي أنـشئ المجلس بموجبه، هـي صـون الأمن والسلم الدوليين، فمن الملائم أن ينظر المجلس بين الحين والآخـر نظـرة شـاملة عامـة إلى التهديـدات الـتي يتعـرض لهـا السلم والأمن الدوليان، إذ يشكل ذلك فرصة لإعـادة التأكيـد علـى الثوابـت الـتي ينطلـق منـها المجلـس في تعاملـه مـع تلـك التهديدات. كما أنه فرصة للتطرق إلى التهديـدات الجديـدة، لأن عالمنـا المتغير يتعرض لتهديـدات لم تكـن في الحـسبان مـن قبل. وقد أعطى المجلس لهذا البند الأهمية التي يستحقها عنـدما عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ اجتماعـا علـى مـستوى رؤسـاء الدول والحكومات لمناقشته.

وقـد تطـور مفهـوم الأمـن علـى مـدى العقـود الـستة الماضـية، وأصـبح أكثـر شموليـة، واتـسع ليـشمل مـسائل مثـل استدامة السلام، والأمـن الجمـاعي، وغيرهمـا مـن المسائل الـتي تتجـاوز المفهـوم المتعـارف عليـه للـصراع المـسلح. وليـست الحـروب وحـدها هـي مـا يهـدد أمـن الـشعوب، وإن تكلفـة الوقايـة مـن الـصراع عـادة مـا تكـون أقـل مـن تكلفـة وقـف الصراع وصنع السلام. ولا بد لكل هيئات الأمم المتحـدة مـن العمل سويا لتحقيـق ذلـك الهـدف، ولا بـد لمجلس الأمـن مـن التنسيق مع الهيئات الأخرى لذلك الغرض.

غـير أن المهمـة الرئيـسية لمجلـس الأمـن، بحكـم ميثـاق الأمم المتحدة، هي صـون الـسلم والأمـن الـدوليين. ويجـب أن يتفـق ذلـك مـع المبـادئ الـواردة في الميثـاق، مـن الحفـاظ علـى العلاقات السليمة وتنميتها بين الدول، ومنع الصراعات بـشتى أشكالها، والمجلس يتحمل مسؤولية جسيمة في هذا الشأن.

ولا ينكر أحد الصلة المتبادلة بين التنمية والـسلم، مـن جهـة، وبـين الـسلم وحقـوق الإنـسان، مـن جهـة أخـرى. والحقيقة أن مهمة منظمة الأمم المتحدة لا تقتـصر علـى حفـظ الـسلم والأمـن الـدوليين، بـل إنهـا تـشمل التنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة وحمايـة حقـوق الإنسان. ولا يمكـن تحقيـق أحـد هـذه الأهـداف بـدون العمـل علـى تحقيـق الهـدفين الآخـرين. وإنـشاء لجنـة بنـاء الـسلام ومجلـس حقـوق الإنـسان في العـام الماضي يظهر أن المجتمع الدولي يؤمن بوجهة النظر هذه.

وفي الفتـرة الماضـية، بـرزت تحـديات جديـدة للـسلم والأمـن، بمـا في ذلـك خطـر الإرهـاب الـذي لا يقتـصر علـى مكـان معـين أو أفكـار معينـة. فيجـب تكـاتف جهـود المجتمـع الدولي لوقف تلك الآفة، وكذلك وقف خطر انتـشار أسـلحة الـدمار الـشامل، الـذي يتطلـب جهـودا صـادقة لـضمان عـدم انتشار تلك الأسلحة.

إننا نأتي من منطقة عانت لفترة طويلـة مـن الـصراع، ونتطلع إلى أن يكون لمجلس الأمن والأمين العـام دور كـبير في الـدفع بالعمليـة الـسلمية في تلـك المنطقـة، ومـساندة الجهـود الرامية إلى إحلال السلام الدائم والعادل، وتوجيه الجهود نحو إحلال التنمية فيها.

وأخيرا، فإننا نتمنى مجددا للأمين العام وطاقمـه كـل التوفيق والنجاح في عمله الجديـد في المنظمـة الدوليـة، ونؤكـد دعمنا الكامل له.

الـسيد مانتوفـاني (إيطاليـا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أولا أن أعـرب لكـم، سيدي، عـن أحـر تهانينـا علـى تـوليكم رئاسة المجلس، فضلا عن تقديم أحر آيات شكري لقطر علـى توليها رئاسة المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

إنه لشرف عظيم لي حقا أن آخذ الكلمة بصفتي ممثل إيطاليا في هذه المناقشة العامة الأولى التي يعقدها المجلس في عام ٢٠٠٧ لتناول العمل الجوهري لمجلس الأمن. وبالتالي أود أن أشكركم، سيدي، في هذه المناقشة الأولى في ظل رئاستكم، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي الحار بالأمين العام بان كي - مون، الذي تتمنى له إيطاليا كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

وسأقتصر على الإدلاء ببعض الملاحظات بشأن بعض المسائل الهامة.

بالنسبة لمنع نشوب الصراعات، فإن مجلس الأمن يضطلع بمسؤولية هامة في ذلك الميدان، بالترافق مع جميع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، وفي المقام الأول، الجمعية العامة، ومع جميع الأطراف الفاعلة الأخرى التي تعمل على مختلف المستويات لمنع اندلاع صراعات جديدة، سواء كانت الدول أو المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية أو ممثلي المجتمع المدني. وفي ذلك الإطار، نعتقد أن على الأمانة العامة أن تنهض بدورها الأساسي في أن تقدم للمجلس تحليلات لحالات الأزمات الجديدة المحتملة، ونحثها على إبداء أقصى التعاون الممكن في ذلك الميدان.

وفي ما يتعلق بحفظ السلام، تؤمن إيطاليا بأن القرارات التنفيذية لمجلس الأمن ينبغي أيضا أن تولي اعتبارا كافيا لآراء البلدان التي، مع أنها غير أعضاء في المجلس، تقدم الموارد البشرية والتقنية والمالية لبعثات الأمم المتحدة. وفي الواقع، فإننا نرى أن هناك حاجة شديدة للمزيد من التفاعل المنتظم بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والهيئات التابعة للجمعية العامة التي تشارك في عمليات حفظ السلام، فضلا عن الأمانة العامة، التي يتمثل دورها الحاسم في ضمان أن يتطابق سلوك عمليات حفظ السلام تطابقا فعالا مع الأغراض التي أنشئت من أجلها هذه العمليات. وإيطاليا، استنادا إلى مشاركتها المتجددة في البعثات التي تقودها الأمم المتحدة، ستواصل العمل بتنسيق وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام في ذلك الصدد.

وأخيرا، فإننا نؤمن بأنه ينبغي تعزيز الدور الأساسي للأمم المتحدة في حفظ السلام من خلال التعاون الأوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، والمنظمات الأخرى، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وإيطاليا، كونها تؤمن إيمانا شديدا بقيم الاتحاد الأوروبي، ستسعى جاهدة لضمان أن يتزايد أبدا التفاعل الوثيق للآليات السياسية والعسكرية الأوروبية مع الأمانة العامة، امتثالا للإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، الذي تم اعتماده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وبالنسبة لبناء السلام، فإن لدى العضوية العامة والمجتمع المدني توقعات كبيرة لدور لجنة بناء السلام في تحقيق استقرار البلدان الخارجة من الصراع. ونرى أن الأمر الحاسم هو أن تركز ليس اللجنة فحسب، بل أيضا منظومة الأمم المتحدة بأسرها، استراتيجيتهما على الوفاء بتلك التوقعات. ونرى أن التحديد الأفضل للمسائل الأساسية للجنة وجدول الأعمال الموجه نحو تحقيق مهام معينة وإقامة تعاون أوثق مع البلدان ذات الصلة والمزيد من المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة أمور تشكل المبادئ التوجيهية لذلك الجهاز الفرعي البالغ الأهمية التابع لمجلس الأمن والجمعية العامة. وتتوقع إيطاليا من المجلس والهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخذ بالنصائح التي تصدر عن لجنة لبناء السلام رسمية وذات فعالية بغية ضمان

انتقال سلس من حالات الصراع إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

وفي ما يتعلق بالإرهاب، اتخذ مجلس الأمن في الأعوام الأخيرة مجموعة من التدابير لحماية المجتمع الدولي، تؤيدها إيطاليا بشدة. ففي أيلول/سبتمبر الماضي، وافقت العضوية الكاملة للمنظمة على الاستراتيجية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب. ونؤمن بأن عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية لا يمكن فصله، في ذلك الميدان، عن العمل الذي تؤديه الهيئات الأخرى للأمم المتحدة في الاضطلاع بولاياتها المعنية.

وتعتزم إيطاليا تقديم مدخلات بناءة في عمل مجلس الأمن في مكافحته للإرهاب الدولي، والعمل على ضمان أن يتم تصور هذا التحدي باعتباره مسعى مشتركا للمجتمع الدولي قاطبة. ونحن على ثقة بأن التنسيق بين مختلف المبادرات المستمرة بالفعل في مكافحة الإرهاب الدولي ستتم متابعته بفعالية في إطار الاستراتيجية العالمية.

وفي الختام، تود إيطاليا أن تثني على الدور الرئيسي لمجلس الأمن وعمله الأساسي الذي لا بديل له في صون السلام والأمن الدوليين. وكما يعلم الأعضاء، فإننا أيضا نؤمن إيمانا قويا بأن تعددية الأطراف الفعالة والشاملة تمثل أفضل سبيل للتصدي للتحديات الناشئة في الأفق الدولي. ولذلك السبب، تسعى إيطاليا للمزيد من تعزيز عمل مجلس الأمن من خلال إجراء إصلاح شامل يشمل التمثيل والشفافية والكفاءة ويبرز الملكية الحقيقية لعملية اتخاذ القرار من جانب جميع الدول الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشيد بالرئاسة الروسية لمجلس الأمن على مبادرتها في تنظيم جلسة اليوم الحسنة التوقيت والبالغة الأهمية.

كما أود أن أشارك المتكلمين السابقين الترحيب بوجود الأمين العام بان كي - مون للمرة الأولى في مجلس الأمن صباح هذا اليوم، وأن أشكره على ملاحظاته الافتتاحية. ونقدر تقديرا شديدا التزام الأمين العام بالعمل بشكل وثيق ومكثف مع مجلس الأمن بشأن المسائل البالغة الأهمية المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين. وأود أن أؤكد له على دعم سلوفاكيا الكامل لعمله، ولتفانيه في أن تكون قيادته قدوة، ولتلهفه إلى العمل الشاق في جميع الركائز الثلاث لملف الأمم المتحدة - الأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

ونؤمن بأن بروز تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين يتطلب الاهتمام المستمر والتكيف المنتظم لمجلس الأمن وأساليب عمله حيال البيئة الأمنية الجديدة. وينطبق ذلك بوجه خاص على بعض أكثر التحديات المروعة، مثل تزايد الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الشاملة داخل الدول مع إمكانية زعزعة استقرار المناطق بأسرها، مثل الأزمة في دارفور. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نكثف جهودنا لإحراز تقدم ملموس في عملنا، الذي ينبغي أن يحقق للأشخاص المزيد من السلام والأمن والاحترام الأفضل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمزيد من الازدهار. ويلزم تحويل العبارات والبيانات والإعلانات إلى تدابير عملية، مما يحدث فرقا حقيقيا على أرض الواقع. وخلاف ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما في ذلك مجلس الأمن، ستفقد أهميتها ومصداقيتها.

ونؤمن بأن على مجلس الأمن، إضافة إلى تركيزه المعتاد على عمليات حفظ السلام، أن يركز بشكل مماثل على مهمتي منع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، اللتين تمثلان بلا شك مهمتين معقدتين للغاية وبالغتي الصعوبة، ولكنهما مهمتان بالغتا الأهمية.

وكجزء من الدبلوماسية الوقائية للمجلس، وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، نرى أنه يلزم أن يقوم مجلس الأمن بالمزيد من العمل في مجالات مثل حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في الصراعات المسلحة. وعلينا أن نبذل كل جهدنا لمنع أن تحصل مرة أخرى رواندا أو سريبرينيتسا أخرى. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما مفهوم المسؤولية عن الحماية الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفضلا عن ذلك، نأمل أن نتمكن من التعويل على تلقي المزيد من التقارير المنتظمة والتحليلية من الأمين العام عن المناطق التي يحتمل أن تنشب فيها صراعات مسلحة. ومن المؤكد أن المساعي الحميدة للأمين العام ستستمر تمثل أداة لا غنى عنها.

وفي ما يتعلق ببناء السلام بعد انتهاء الصراعات، فإن الأمر البالغ الأهمية هو أن يستخدم المجلس استخداما أفضل إمكانية لجنة بناء السلام، وأن يستخدم الوظائف التنسيقية والاستشارية للجنة.

وكانت النتائج الأولى المتعلقة بالحالة في بوروندي وسيراليون واعدة ولكنها متواضعة للغاية حتى الآن. وينبغي لنا تكثيف جهودنا المشتركة وتوسيعها. وينبغي تناول الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة ما بعد الصراعات بطريقة أكثر شمولا وانتظاما.

وفي هذا السياق، أود أن أبرز قضية إصلاح القطاع الأمني بوصفها إحدى التحديات الحاسمة. وغالبا ما تأتي إعادة إنشاء المؤسسات الأمنية التي تعمل بطريقة جيدة في صميم العديد من الجهود الرامية إلى بناء السلام. وإن إهمال هذا الإصلاح أو تنفيذه على نحو غير كاف غالبا ما تمخضت عنه عواقب وخيمة، بما فيها ارتداد البلدان مجددا إلى العنف والصراعات المسلحة. ولهذا السبب، أطلقت سلوفاكيا مؤخرا، بالتعاون مع بلدان شريكة أخرى، مبادرة ستسفر عن مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن في الشهر المقبل بشأن قضية إصلاح القطاع الأمني.

ومن بين الأولويات القصوى للمجلس كذلك ما يلوح في الأفق من تهديدات إرهابية وانتشار لأسلحة الدمار الشامل. وتؤمن سلوفاكيا إيمانا راسخا بأنه لا بد لمجلس الأمن من تكثيف جهوده في هذه المجالات الأساسية والسعي إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة بتنفيذ قراراته القائمة، وخاصة القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويجب على المجلس أيضا أن يسعى إلى تعزيز وترشيد عمل لجانه ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على الحصول على تقارير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتقييمها، ينبغي القيام بالمزيد، وخاصة فيما يتعلق بتوفير التوجيه والمساعدات الفنية للدول في مجالات بناء القدرات، والملكية المحلية والإقليمية، وتعزيز شراكات الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وينبغي أن تعمل الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الإقليميون وغيرهم على تعزيز جهود الأمم المتحدة وأن يكمل بعضها بعضا، مما يمكن بالتالي من استخدام القدرات القائمة والموارد التي غالبا ما تكون محدودة جدا على خير وجه.

وسيكون بياني هذا اليوم ناقصا بدون ذكر الضرورة المستمرة للقيام بإصلاح شامل لمجلس الأمن، الذي تلتزم به سلوفاكيا التزاما راسخا. ويجب أن يشمل ذلك الإصلاح زيادة في عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله على السواء.

وترحب سلوفاكيا بالتنفيذ الكامل لنتائج العمل المكثف الذي اضطلع به في العام الماضي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق ومسائل إجرائية أخرى الذي أعيد تنشيطه. ولن تدخر سلوفاكيا، بوصفها عضوا غير دائم حاليا في المجلس، جهدا بغية إحراز المزيد من التقدم في عمل هذا الفريق العامل غير الرسمي.

وشكَّل استعراض الولايات عنصرا أساسيا آخر لجدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للإصلاح؛ ويمكن أن يساعد ذلك في جعل المنظمة بأسرها، بما فيها مجلس الأمن، أكثر أهمية وكفاءة وفعالية في عملها.

وختاما، اسمحوا لي مرة أخرى أن أكرر التزام وفدي الكامل بتعاون مجلس الأمن المكثف والوثيق مع الأمين العام ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة برمتها.

وأخيرا، أود أن أزجي الشكر إلى الوفد الروسي على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي نؤيد اعتماده هذا اليوم.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالتقدم بالتهنئة إلى الاتحاد الروسي وإليكم شخصيا، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. وأود أن أزيد بإزجاء الشكر إلى قطر على رئاستها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أرحب بأعضاء المجلس الخمسة الجدد وأن أشيد بالمساهمات المتميزة للأعضاء الخمسة الذين حلوا محلهم.

وأود كذلك، على وجه الخصوص، أن أرحب بالأمين العام الجديد وأؤكد له علنا دعم حكومتي الثابت لجهوده خلال مدة ولايته.

سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي حسن التوقيت أنكم عقدتم هذه الجلسة لمجلس الأمن مع الأمين العام الجديد من أجل رصد التحديات والفرص التي تواجهنا. وكان المجلس دائما في طليعة الجهود العالمية المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين، وهي مسؤوليته الأساسية. بيد أن الساحة الدولية، بما تقضيه من نشاط للمجلس، نادرا ما كانت تبدو بهذا التعقيد كما هي عليه اليوم.

في العام الماضي، أدى المجلس دورا حاسما في تقديم المساعدة لإنهاء القتال بين إسرائيل ولبنان. وعمل المجلس باستمرار سعيا لمحاولة إقرار السلام في دارفور، وهو لا يزال يفعل ذلك. ورد المجلس ردا حازما على أعمال إيران وكوريا الشمالية. وواصل تقديم دعمه لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء الأزمة في كوت ديفوار. وساند المجلس أول انتخابات حرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية طيلة أربعين عاما.

ولن تكون التحديات الماثلة أمامنا أقل في هذا العام. ويجب علينا أن نكفل تكثيف الجهود الدولية لإنهاء معاناة أبناء دارفور. ويجب أن نواصل التصدي لمخاطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا بد للمجتمع الدولي من استراتيجية شاملة للشرق الأوسط. ويجب أن نضاعف جهودنا لمؤازرة أولئك الراغبين في إحلال السلام بدلا من استمرار الاضطرابات في تلك المنطقة. وتشغل قضية إسرائيل وفلسطين جوهر تلك الاستراتيجية. وتتيح هذه الجلسة فرصة للتفكير في الطريقة التي يتسنى فيها للمجلس، بالشراكة مع الأمين العام والأمانة العامة، فضلا عن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، والهيئات الإقليمية والعناصر الدولية الفاعلة، تحسين قدراته للتصدي لتلك التحديات.

وأود التركيز الآن خصوصا على دائرة الصراعات. ويتطلب صون السلم والأمن الدوليين، قبل كل شيء، إجراءات أكثر فعالية ترمي إلى منع نشوب الصراعات وبالتالي تكرار نشوبها، وحيث توجد الصراعات بالفعل، المساعدة في إنهائها على أساس مستدام.

ولـذا تتمثـل التحـديات الماثلـة أمامنـا في كيفيـة منـع نشوب الصراعات وتسويتها وإدارة الأزمات، بما فيهـا حفـظ الـسلام وبنـاء الـسلام في مرحلـة مـا بعـد الـصراعات بطريقـة أفضل. وفي كل جانـب مـن تلـك الجوانـب، أعتقـد أنـه يمكـن للأمانة العامة أن تساعد في مواصلة تحسين جهودنا الجماعيـة. ومن المهم تغطية تلك الجهود بطريقة موجزة، ولكنـها مقنعـة، وبتقــديم مقترحــات تــستهدف اتخــاذ إجــراءات، في البيــان الرئاسي الذي سنعتمده لاحقا هذا اليوم.

وفيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، اتخذ هذا المجلس في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ قرارا يـشكل معلمـا. فحـدد القـرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) رؤيـة واضـحة لنـهج أكثـر شموليـة وتكـاملا واسـتباقا حيـال منـع نـشوب الـصراعات. ودعـا الأمانـة إلى القيام بالإبلاغ بطريقة أكثر انتظاما وتحليلا وطلب إلى الأمـين العام تقـديم المساعدة إلى البلـدان المعرضـة للأخطـار مـن أجـل إجـراء تقيـيم اسـتراتيجي لأخطـار الـصراعات. وشـدد أيـضا على أهمية الاستراتيجيات الفعالة لمنع نشوب الصراعات، الـتي لا تـشمل عوامـل تقليديـة تتعلـق بـالأمن وعوامـل سياسـية فحـسب، بـل إنهـا تـشمل أيـضا عوامـل اقتـصادية واجتماعيـة وإنسانية فـضلا عـن ميـداني الحكـم وحقـوق الإنـسان. ولقـد شكل القرار بالفعل، سياسة شاملة جدا.

وغالبا ما يكون المجلس والمجتمع الدولي شاهدين على نـشوب الـصراع، بـدلا مـن الانخـراط بفعاليـة في منعـه. ونحـن نرى أو نعجز عن رؤية تطور الأزمات، ولا نتفق على العمـل إلا بعـد فـوات الأوان. ويجـب علـى المجلـس والأمانـة تكـوين شــراكة أقــوى في مجــال منــع نــشوب الــصراعات، بالتنفيــذ الطموح لقرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، وكفالـة قيامنـا بعملنا المشترك بطريقة أفضل في المراحل المبكرة لتوقع نـشوب الصراعات وبالتالي منع نشوبها.

وتتمثـل الأولويـة الثانيـة في حفـظ الـسلام، ويتزايـد الطلب على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. وتثير الزيادة في البعثات وأعدادها خـلال الـسنوات الأخــيرة الدهــشة. ولــذا يــتعين علينــا أن نكفــل استعمال الموارد الشحيحة بأكثر السبل فعالية. ويتمثل جـزء هـام مـن ذلـك المـسعى في ضـمان ولايـات أكثـر وضـوحا وتركيزا لبعثات حفظ السلام مع تحديد أهداف يتعين بلوغهـا في أطر زمنية معينة.

وينبغـي أن تـشكل بعثـات حفـظ الـسلام جـزءا مـن استراتيجية أوسع لبناء السلام تـستهدف إحـراز التقـدم الـلازم كيما تنتفي الحاجة إلى تلك البعثات. وفي العديد مـن حـالات ما بعد الـصراعات، يكمـن الخطـر في أن تـصبح بعثـات حفـظ السلام جزءا من المشهد الطبيعي وتسمح ببقـاء الوضـع القـائم على حاله. ولذا يتعين علينا التركيز على نهج متسق يرمـي إلى تسوية القضايا الأساسية.

ولهــذا الغــرض، ينبغــي أن يكــون المجلــس أكثــر استراتيجية في تقييم القضايا الأساسية وفي منـح ولايـات أكثـر جـدوى للبعثـات. ويتطلـب ذلـك النـهج مـن الأمانـة العامـة الإبلاغ بتقديم اقتراحات واضـحة تتعلـق بكيفيـة تطـوير بعثـات الأمـم المتحـدة وكيفيـة القيـام بـذلك وماهيـة الإجـراءات الـتي يمكن أن تتخذها البلدان المعنية والمجتمع الدولي والمجلس نفسه من أجل تسريع الانتقـال مـن مرحلـة حفـظ الـسلام إلى تعزيـز السلام ذاتيا.

وأخيرا، وبشأن نقطة وسيطة الصلة بالموضوع، يتعين علينا أن نعزز قدرتنا الجماعية على مواصلـة بنـاء الـسلام بعـد الـصراع. وكـان إنـشاء لجنـة بنـاء الـسلام إنجـازا هامـا ولكنـها لم تحقــق أهــدافها إلا إذا أصــبحت هيئــة اســتراتيجية عمليــة المنحى يمكـن فيهـا للبلـدان الخارجـة مـن الـصراع أن تتنـاقش بـصراحة وفعاليـة مـع الأطـراف الدوليـة والإقليميـة والمحليـة

الفاعلة في بناء السلام بعد الصراع حول ما تقوم الحاجة إليه ومن يفعل ماذا.

ولهذا ترى المملكة المتحدة أنه يتعين على لجنة بناء السلام أن تعتمد على أنشطتها الأولية لكفالة أنها يمكنها أن تحدث فرقا. كما أن دورها في إسداء المشورة إلى المجلس محوري الأهمية. ويجب في مواصلتنا لاشتراكنا لسيراليون، وبوروندي، وغيرهم من البلدان التي ستكون على جدول أعمال المجلس في المستقبل أن نراعي تماما المساهمات والمقترحات المقدمة من لجنة بناء السلام.

وفي الختام، يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في جهود المجتمع الدولي لصون السلم والأمن. إلا أننا لا يمكننا أن نعمل في عزلة، نظرا للطابع المترابط للأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ويجب على الأمين العام الجديد والمجلس أن يعملا، وأنا واثق أنهما سيعملان، في شراكة فيما بينهما ومع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى لزيادة قدرتنا الجماعية على التصدي للتهديدات، والتماس الفرص وتعزيز قضية السلام.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم وسائر أعضاء وفد الاتحاد الروسي على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، وأن أشيد بكم لتنظيم هذه المناقشة عن التهديدات المعاصرة للسلم والأمن الدوليين. واسمحوا لي أيضا مرة أخرى أن أهنئ الأمين العام الجديد على توليه منصبه الرفيع، وأن أعرب عن تقدير وفدي لوجوده هنا معنا لأول مرة في المجلس، وللبيان الذي أدلى به. ونتمنى له النجاح في مهمته الجديدة.

لقد جلبت العولمة على المجتمع العالمي تهديدات جديدة ومتعددة الوجوه بنطاق وكثافة ما كان للآباء المؤسسين للأمم المتحدة أن يتوقعوهما قط. ولقد واجه المجتمع الدولي، في محاولته القضاء على التهديدات التقليدية، تهديدات جديدة وفي بعض الأحيان تهديدات أكثر خطورة تعرض للخطر رفاهتنا وبقاءنا المشتركين.

ونحن نتفهم أن أولويتنا الفورية ينبغي أن تكون معالجة الصراعات الجارية والتهديدات الوشيكة مثل الإرهاب وجميع أشكال التطرف. ويجب أيضا أن نواصل التركيز على انتشار أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التطهير العرقي والإبادة الجماعية. ومما له أهمية مماثلة مشكلتا الاحترار العالمي ووضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وهما خطران جسيمان محتملان يتهددانا ويجب أن نبقيهما دائما نصب أعيننا. ويجب أيضا ألا يغرب عن بالنا الفجوة المتزايدة الاتساع بين الأغنياء والفقراء، داخل الأمم وفيما بينها، التي سيكون لها حتما أثر مزعزع للاستقرار على السلم والأمن الدوليين.

وقصارى القول، لا يمكن معالجة السلم والأمن الدوليين بطريقة جزئية عن طريق مبادرات ارتجالية لا تتصدى إلا للأعراض بدون أن تعالج بحق الأسباب الجذرية. ويقتضي واقع اليوم أن يضطلع المجلس بولايته في إطار مفاهيمي شامل للسلام والأمن. وعن طريق هذا النهج يمكن أن يوفر مجلس الأمن القيادة الملهمة والفعالة والموثوقة في عملية تناول المشاكل التي تهدد بتقويض بقاء الجنس البشري.

ويجب أن تكون التنمية مكونا هاما في نظامنا الجماعي للأمن. فمكافحة الفقر وتحسين التعليم والرعاية الصحية سينقذان الملايين من الأرواح وسيعززان قدرة الدول على مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ومنع التهديدات الأخرى. وإذا كان ينظر إلى التنمية على أنها حاسمة الأهمية للأمن، فينبغي بذل المزيد من الجهود المصممة والمركزة لرصد تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية

للألفية. ونشجع وكالات الأمم المتحدة وإداراتها ووكالاتها المناسبة على مضاعفة جهودها في مساعدة الدول الأطراف على تحقيق هذه الأهداف.

وتم التسليم منذ أمد طويل بأنه ينبغي عند معالجة الصراعات التركيز على من هذه الصراعات. ونحن نشيد بالتقدم الموضوعي الذي تم إحرازه عن طريق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبخاصة في أفريقيا، وفي وضع الأساس للمعالجة الفعالة للصراعات. ويلزم بغية تعزيز السلم في كل أنحاء أفريقيا وفي البلدان التي تعصف بها الصراعات في مناطق أخرى، التأكيد على وجوب اتباع نهج منسق ومتوائم ومتكامل لبناء السلام بعد الصرع، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونرى أن هذا هو بالتحديد ما يفترض أن تساعدنا لجنة بناء السلام على تحقيقه.

ولا شك في أن الإرهاب العالمي واحد من أهم الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين اليوم. ويمثل الإرهاب، الذي هو ظاهرة تتغير باستمرار، اعتداء على مبادئ القانون الأساسية، وحقوق الإنسان، والتسوية السلمية للمنازعات، التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة. وإننا إذ نقبل بأن الإرهاب لا يمكن تبريره، بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراءه، يجب أن نتوخى الحذر وألا نتجاهل المظالم مثل القهر السياسي والإبعاد، التي تؤدي إلى الإرهاب. ولكي يدحر المجتمع الدولي الإرهاب وما يشكله من تهديد، يجب أن نتصرف بتصميم قاطع لحل المنازعات السياسية والصراعات المستعرة منذ أمد طويل والتي تولد الدعم للإرهاب.

ونسلم بأن مجلس الأمن ما برح يضطلع بدور تجدر الإشادة به في هذا الميدان عن طريق قراراته التي تشكل معلما بارزا وهي القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير في توفير المساعدة التقنية لمساعدة الدول الأعضاء على الامتثال لهذه القرارات وتنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدتها الجمعية العامة مؤخرا. وعلاوة على ذلك فإنه مع أننا قريبون جدا، ما زلنا بعيدين جدا، عن إتمام هذه الدورة بإبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي.

ويمكن أيضا أن تؤدي الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى زيادة أخطار سائر التهديدات. فالإرهابيون مثلا يستخدمون المجموعات الإجرامية المنظمة لنقل الأموال والرجال والعتاد عبر العالم. والحكومات والمتمردون يبيعون الموارد الطبيعية عن طريق المجموعات الإجرامية المنظمة لتمويل الحروب. وفي خضم هذه العملية، تضعف قدرة الدول على إرساء دعائم سيادة القانون. ولهذا تصبح مكافحة الجريمة المنظمة أساسية الأهمية في محاربة الجريمة العابرة للحدود التي هي ظاهرة مقيتة، وتتضمن الاتجار بالأشخاص.

ومنع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب الدول، وبصفة أهم من جانب العوامل الفاعلة من غير الدول، شيء ضروري لإقامة عالم أكثر أمنا. ويكمن التحدي في اتخاذ تدابير فعالة لتقليل الطلب على هذه الأسلحة وكبح توريد المواد وكذلك التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها، ولهذا نأسف لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من اعتماد أي اتفاق. وعلى الرغم من الخلاف الأخير بشأن انتشار الأسلحة النووية، ما زالت معاهدة عدم الانتشار تحظى بعضوي شبه عالمية، وما برحنا مقتنعين بإمكانيتها وسلامتها وكسبيل أكيد لاحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وثمة مسألة ذات صلة وهي الخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة الصغيرة على السلم والأمن الدوليين. وأصبحت الأسلحة الصغيرة التي يذكر أنه يجري الآن ٤٠

مليون سلاحا منها على الصعيد العالمي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في العديد من البلدان، ولا سيما - وهذه هي المفارقة — في أفريقيا التي لا يجري فيها تصنيع هذه الأسلحة. ونرحب بجهود المجلس في تشجيع الدول الأعضاء على أن تؤيد تمام التأييد التوصيات الواردة في برنامج العمل المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ويشجعنا أيضا اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ لصك دولي لتحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة. إلا أن التزامنا بالتصدي للتهديدات التي تشكلها هذه الأسلحة عاقه بشدة فشل مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ لاستعراض برنامج العمل ولقد زعزع ثقتنا أيضا أن المجلس لم يستطع، على الرغم من الجهود المضنية التي يبذلها بعض أعضائه الحاليين والدول التي كانت أعضاء في الماضي القريب، الاتفاق على مشروع قرار بشأن هذه المسألة في العام الماضي.

ومن الجلي، بوجه عام، أن مجلس الأمن اضطلع بدور حميد في معالجة الأخطار الوشيكة والأخطار المحتملة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. إلا أن من الجدير بالملاحظة أن المجلس على الرغم من دوره الهام في صون السلم والأمن الدوليين ليس إلا واحد من أجهزة عديدة ومجموعة واسعة من الهيئات والكيانات الدولية التي تعالج بعض جوانب التهديدات التي أمكن تحديدها. ولهذا فإن من الأهمية الأساسية أن يسعى المجلس، في اضطلاعه بالتزاماته بموجب الميثاق، إلى تعزيز الشراكة الحقيقية مع بعض هذه الكيانات، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، التي ثبت حتى الآن أنها ناشطة في هذا الميدان.

ويجدر بالمجلس أيضا أن يلتمس سبلا أكثر إبداعا لتأمين المشاركة النشطة في أعماله من جانب العضوية الأوسع للأمم المتحدة، أي الدول غير الأعضاء التي يتوقع منها الامتثال لقراراته ومقرراته الملزمة، بما فيها التشريعات العامة للمجلس. ونرى أن هذا النهج سيحقق المزيد من الفعالية والنجاح لأعمال المجلس.

وأخيرا نرى أن الوقت قد حان لتوسيع عضوية المجلس.

السيد فيربك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، الذي هو الشهر الأول من العام الجديد، وأن أؤكد لكم أنكم يمكنكم الاعتماد على تعاوننا التام والفعال. وأود أيضا أن أشيد بالسيد بان كي - مون أميننا العام الجديد. ونود أن نؤكد له أننا نثق به ثقة تامة ونتمنى له كل النجاح في اضطلاعه بمسؤولياته الجديدة الهامة.

وكما نعلم جميعا، فقد توسع مفهوم الأمن في العقد الأخير من مفهوم ذي تعريف سياسي وعسكري ضيق إلى مفهوم ذي جوانب متعددة الأبعاد يتعلق كل منها بتهديدات وتحديات جديدة - الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجريمة المنظمة، والدول الهشة، والتردي البيئي. ونحتاج، إذا أردنا أن نواجه هذه التهديدات، إلى نظام فعال متعدد الأطراف يقوم على المؤسسات الدولية الصلبة واحترام القانون الدولي. وترى بلجيكا أن الأمم المتحدة، وفي صميمها مجلس الأمن، تضطلع بدور حاسم الأهمية في هذا الشأن.

ومن الأهمية الأساسية، في إطار هذا المفهوم الجديد للأمن، أن نسلم بالإضافة إلى النهج المحددة من قبل والتي عادة ما تكون نهجا مخففة، بأن أمن الرجال والنساء والأطفال في نهاية المطاف هو الذي يتعرض للخطر. ولهذا

السبب ترحب بلجيكا بالاهتمام المتزايد الذي يوليه مجلس الأمن لحماية المدنيين – ولا سيما أمن النساء والأطفال والمجموعات الضعيفة الأخرى – في الصراع المسلح. ويجب تنفيذ القرارات ذات الصلة الرامية إلى حماية المدنيين.

وفي هذا الصدد، تود بلجيكا أيضا أن تؤكد على أهمية كفالة الرصد الوثيق والتنفيذ الصارم لحالات حظر الأسلحة في مناطق الصراع. وكلنا نعلم بالفعل أن المدنيين هم في المقام الأول ضحايا عدم الامتثال لحالات الحظر هذه، ولا سيما إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأود في هذا الشأن أن أشير إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي تم الأخذ به في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥ والذي تم تناوله منذ ذلك الحين في قرارات عديدة. وتدرك بلجيكا تمام الإدراك أن تفعيل ذلك المبدأ سيتطلب إجراء دراسة متعمقة حصيفة. ولكننا مع ذلك نرى أن ذلك المبدأ سيكون من الآن فصاعدا جزءا من الإطار المفاهيمي لأعمال مجلس الأمن.

ويمثل الإرهاب، كما نعلم جميعا، واحدا من أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ويضطلع مجلس الأمن بدور رائد في الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، رحبت بلجيكا باتخاذ المجلس للقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). والهدف من إعادة تأكيد أهمية احترام القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وكذلك أهمية الحوار والتفاهم بين الحضارات، هو منع التحريض على الإرهاب. وهذا مثال جيد على البعد الوقائي لإجراءات مجلس الأمن. ويمكن أيضا في هذا الشأن أن ينظر مجلس الأمن في أفضل سبيل لمواجهة الكلمات التي تثير الكراهية والأحاديث التي تحرض على العنف في فترات الصراع المسلح، وكذلك قبل نشوب الصراع لمنع اندلاع الصراع من جديد. ويمكن، كما نعلم، أن تكون الكلمات قاتلة تماما مثل الأسلحة.

ولا يزال منع الصراعات هو المهمة الرئيسية – وإن كانت أقل ظهورا – لمجلس الأمن بصفته الوصي على السلم والأمن الدوليين. وعلى النقيض من ذلك فإن إدارة الصراع هي أكثر المهام ظهورا. وعمليات حفظ السلام هي الأداة المفضلة لمجلس الأمن في اضطلاعه بمسؤولياته في مجال السلم والأمن الدوليين. وتغطي هذه العمليات مجموعة واسعة من الأنشطة، من عمليات حفظ السلام التقليدية إلى العمليات المتعددة الأبعاد، وعلى رأسها بعثات الإدارة الانتقالية.

وتبين مجموعة الإجراءات المتنوعة التي اتخذها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة الدعم المتعاظم لاتباع نهج أكثر اتساما بالطابع العملي والواقعي في اضطلاعه بوظائفه. وترحب بلجيكا بذلك التطور. إلا أن بلدي، في الوقت نفسه، يحث على توخي الحيطة بشأن خطر الانتشار العشوائي لهذه العمليات. والواقع أن من الجلي أنه لا يمكن حل حالات الأزمات جميعها بهذه الطريقة. ولهذا يجب أن يدرس مجلس الأمن كل حالة على أساس معايير محددة لتقرير ما إذا كان بالمستطاع استخدام هذا النهج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أنه لا بد قبل نشر أي قوة لحفظ السلام أن يكون هناك سلام تلتزم إدارته – أو على الأقل عملية سياسية موثوقة جارية.

ويكمل قيام المجلس بالاشتراك مع الجمعية العامة بإنشاء لجنة بناء السلام ذلك التطور المفاهيمي لأعمال مجلس الأمن من دبلوماسية وقائية، إلى إدارة للأزمات، وإلى بناء للسلام – وهذا هو الضمان الوحيد لاستدامة أي حل وجعله لا رجعة فيه. والآن وبعد أن ثبت نجاح الأعمال الأولى للجنة، ترى بلجيكا أنه يجب من الآن فصاعدا أن ينظر مجلس الأمن في إقامة تفاعل مفيد بين تلك الأجهزة – تفاعل تأمل

بلجيكا أن يكون مرنا وفعالا وعمليا وخاليا من العقبات الإجرائية.

كما أن وجود الأمين العام السيد بان كي - مون بيننا اليوم يتيح أيضا لبلجيكا - التي تعلم علم اليقين المهام والمسؤوليات المتميزة لمكتب الأمين العام وللمجلس - فرصة للإعراب عن تقديرها للحوار والتعاون اليوميين بين هذين الجهازين المنشأين بموجب الميثاق واللذين أدى تفاعلهما المفاهيمي معا في العقود الأخيرة إلى حفز وإثراء المناقشات في المجلس.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وفد قطر على الطريقة التي ترأس بها أعمالنا في الشهر الماضي. وأود أيضا أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة المجلس في شهر كانون الثاني/يناير. ويمكنكم الاعتماد على تعاون وفدي التام معكم في مدة ولايتكم.

وأود أن أعبر عن مشاعر الصداقة للبلدان التي خرجت من المجلس في نهاية العام الماضي — وهي بلدان لنا معها علاقات ممتازة — وأن أرحب بالأعضاء الجدد؛ ويمكنهم الاعتماد على تعاون وفد الكونغو التام.

وأود أيضا أن أرحب بالأمين العام الذي يشارك في أعمالنا لأول مرة، وأن أعرب له عن تمنياتنا له بكل النجاح في اضطلاعه بمهمته السامية الحساسة. ويسر وفدي أن يبدأ المجلس عام ٢٠٠٧ بعقد هذه المناقشة العامة بشأن موضوع يرتبط ارتباطا وثيقا بمهمته الرئيسية في سياق دولي يتسم بوجود العديد من الأزمات الخطيرة. ولهذا فنحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، لاختيار هذا البند كي يكون موضوع مناقشة في المجلس.

تذكرنا بعض أحداث عام ٢٠٠٦ بأنه ثمة أخطار تتهدد السلم والأمن الدوليين في مختلف القارات. وتتراوح هذه التهديدات من أعمال الإرهاب اليومي إلى خطر جد حقيقي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الصراعات المطولة أو المحتملة. وبالتالي فإن تلك التهديدات أصبحت واقعا يوميا للمجتمع الدولي برمته وخطرا ماثلا لجماعات سكانية معينة تعيش في خوف في ظل التهديد. فلنَجْرُد جردا كاملا تلك التهديدات ولنعمل على كفالة أن نتمكن دائما من إيجاد أنجع رد مناسب عليها، وهو ما لم يفشل المجلس فيه قط.

أفضل طريقة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان هي، في المقام الأول، المنع. ويسعدنا أن نلاحظ أن ثقافة المنع بدأت تترسخ جذورها داخل الأمم المتحدة وفي دول معينة. وفي ذلك الصدد، تم بالفعل إحراز تقدم ملموس على صعيد وضع المعايير باعتماد مجلس الأمن القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بصفة خاصة، حول تقوية فعالية دور مجلس الأمن في منع الصراعات، لا سيما في أفريقيا. وهنا ينبغي لنا أن نشيد بالجمعية العامة على اعتمادها مؤخرا الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، التي ينبغي لجميع الدول أن تلتزم بها.

في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، جددت الدول الأعضاء التزامها بالنهوض بثقافة لمنع الصراعات المسلحة وبتقوية وسائل المنع المتاحة للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم التنويه باستراتيجيات كثيرة في عملنا السابق بشأن هذه المسألة. ومن المهم كفالة أعمال المتابعة الاعتيادية.

ونلاحظ أيضا، كما ذكر الأمين العام في تقريره عن منع الصراعات المسلحة (A/60/891)، أن الطريقة المؤكدة لمنع الأزمات تكمن في التخفيف من وطأة عوامل الخطر. ولئن كانت الحكومات تتحمل المسؤولية الأولية عن المنع، فإنها تجد في بعض الأحيان أنها، لأسباب شتى، يستحيل عليها الوفاء بواجباتها. وهكذا تظهر الحاجة، في بعض الأحيان، إلى

الاعتماد على الدعم الخارجي – على سبيل المثال، في سياق اعتماد وتنفيذ التدابير الهادفة إلى وضع ترتيبات تنظم الاتجار بموارد معينة تذكي لهيب الصراع، مثل الماس والخشب.

ومن بين آليات التسوية نود أن نشدد على الحوار السياسي بين الأطراف في صراع ما، وعلى المساعي الحميدة للأمين العام. تلك الممارسة جرى تطويرها مؤخرا، ونحن نشجع عليها. وقد شجعنا دائما على السعي إلى الحلول السلمية، وسنساعد الأمين العام في جهود الوساطة التي يبذلها. وفي ذلك السياق، تشكل المبادرة الجديدة لتطوير قدرة دعم الوساطة داخل الأمانة العامة مبادرة نرحب بها ونساندها.

ومن أسف أننا، حين لا يفي المنع بالغرض، يجب علينا أن نواجه الضرورة المحزنة: إدارة الصراع، عن طريق الآليات القائمة أو الآليات التي لم تؤسس بعد. وهذا يشمل تعزيز القدرات في ميدان حفظ السلام – التي ينبغي التشديد على أنها تفتقر إلى الموارد الضرورية للاضطلاع بمهامها – وإقامة شراكات داخل المنظومة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي ذلك السياق نرحب بالتطورات الإيجابية في العلاقات بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي تجلت في إعلانهما الصادر مؤخرا حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ذلك الإعلان، الذي تم التوقيع عليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في أديس أبابا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، يرسم إطار عمل لبرنامج يمتد عشر سنوات لتقوية قدرات الاتحاد الأفريقي. ولكن كما يعرف الجميع، فإن الإرادة والالتزام من جانب القارة الأفريقية لا يكفيان دائما لتلبية الاحتياجات اللوجستية أو الإدارية في حالات معينة معقدة مثل الحالة في دارفور. لذا تقوم الحاجة إلى شراكة حيوية كهذه لصون السلام والأمن في القارة.

عام ٢٠٠٦ ذكّرنا أيضا بأن تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل ليس مجرد إمكانية وإنما واقعا قائما لا يمكن مواجهته بفعالية إلا من خلال الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تفرض واجبات على جميع الموقعين عليها، ولكنها تعطيهم أيضا حقوقا. بل إن من الجوهري تطبيق ذلك الصك الهام تطبيقا كاملا – أي، مراعاة ركائزه الثلاثة: عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، وحق كل دولة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن أسلحة الدمار الشامل كانت وستظل دائما خطرا على البشرية قاطبة، بصرف النظر عمن يمتلكها. وفي القتال ضد التهديد الذي تفرضه هذه الأسلحة تتسم وحدة أعضاء المجلس بأهمية أساسية، مثلما يتسم بها تحليه بالموضوعية والنزاهة. وبخلاف ذلك، فإن إجراءاته ربما تدفع إلى سوء فهم مقاصده والتشكيك في شرعيته.

مرة أخرى نود أن نرحب بتأسيس لجنة بناء السلام، التي خطت من فورها أولى خطواتها المترددة. ويحدونا الأمل أن تساهم تلك الهيئة في تعزيز نظام إشاعة استقرار الأوضاع، وأن تساعد، بطريقة تترك أثرا دائميا، في تحسين الجو في المناطق الخارجة من الصراع. ونود أيضا أن نشدد على الحاجة إلى أن تؤخذ في الحسبان جوانب التنمية وحقوق الإنسان في أي سياسة لمنع الصراع، حسبما أوصى به الأمين العام في تقريره عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويجب علينا أن نشدد على أن الفقر الشديد والجوع والمرض والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل، في أعين بعض الناس، أسلحة دمار شامل حقيقية، فتشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أشارك الآخرين في تهنئتكم شخصيا ووفدكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. وإننا نتطلع بحماس إلى العمل عن كثب معكم. ونرحب أيضا بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن، الذين نتطلع إلى علاقة تعاونية مثمرة معهم أثناء السنتين التاليتين. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى قطر على ترؤسها المجلس في الشهر الماضي، والى الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

علاوة على ذلك أود أن أنضم إلى الآخرين، بالنيابة عن وفدي بكامله، في الترحيب بالأمين العام بان كي - مون في المجلس لأول مرة بصفته الجديدة. وإن الأمين العام سيحظى دائما بالترحاب هنا، ونتطلع إلى العمل عن كثب معه وزملائه بالأمانة العامة لدى سعي المجلس إلى معالجة أشد التحديات خطورة التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أشيد بالأمين العام على بدايته السريعة في الأيام الأولى من توليه منصبه. ومن بين أول الإجراءات المبكرة له نلاحظ ونرحب بصفة خاصة باختياره وزيرة خارجية تنزانيا آشا - روز مغيرو، لشغل منصب نائبة الأمين العام. لقد اضطلعت تنزانيا بأعمالها بفعالية في هذا الجهاز في غضون السنتين الماضيتين، ولقد كان من دواعي التشريف لنا العمل مع حكومتها ومع وفدها الممتاز أثناء تلك الفترة. ونتطلع إلى العمل مع السيدة مغيرو ومع جميع أعضاء فريق الأمين العام الآخرين في الأيام القادمة.

السيد الرئيس، لقد جمعتم بيننا اليوم للتحدث حول المهمة الرئيسية لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة: مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن أسف أن التحديات المتنوعة التي يواجهها المجتمع الدولي، والتي يدلل عليها عمل المجلس في السنوات الأخيرة، لم تتغير إلا بأن أصبحت أكثر تعقيدا وأصعب على المواجهة.

والمجلس يجب أن يتصرف لا في سبيل إدارة الصراع فحسب، وإنما لمنعه أيضا. والواقع المزعج هو أن قدرا كبيرا من وقت المجلس يكرس للتعامل مع صراعات داخل الدول، بدلا من الصراعات فيما بينها. ولا يتعين على المجلس فحسب أن يتصرف ويحمي السكان المدنيين المستهدفين من حكوماتهم بالذات، بل إن التجربة برهنت مرات ومرات أن الأحداث الجارية في عالم اليوم في بلد معين تؤثر على العالم فيما وراء حدوده. فالصراعات الداخلية تخلق أوضاعا حدودية غير مستقرة وتزيد من التوترات الإقليمية وتفرض أعباء اقتصادية واجتماعية. وما تركيزنا المتواصل والملح على الحالة في دارفور سوى مثال واحد على ذلك.

لقد أدرك المجتمع الدولي منذ وقت بعيد، وعن حق، أن الانهيار العام للحكم والنظام السياسي والإرهاب والأنشطة العابرة للحدود من قبل الجماعات المسلحة، والانتهاكات الواسعة المنهجية لحقوق الإنسان وتدفق النازحين واللاجئين تمثل كلها تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وينبغي لنا أن نجهد، يدا بيد مع الأمانة العامة، في سبيل كفالة أن تواصل عمليات حفظ السلام التقليدية الاستفادة من النهوج المتطورة في التقييم والتخطيط. وفي وقت يتصف بزيادة الطلب على حفظ السلام، فإن المجلس يحتاج إلى ممارسة مسؤولياته بحصافة، بالعمل مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، لكفالة إشراف كاف على عمليات حفظ السلام وإدارتها إدارة فعالة.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالجزع الشديد من التقارير الأخيرة عن الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية من قبل الأفراد المشتركين في بعض من بعثات الأمم المتحدة، ونحث الأمانة العامة على اتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة إجراء

تحقيقات كاملة في تلك التقارير وكفالة محاسبة المسؤولين عن تلك الإساءات.

ومما يتسم بأهمية حاسمة أيضا أن يساعد المجلس البلدان الخارجة من أزمة على الانتقال إلى طريق مستقر على الأمد البعيد للتنمية الاقتصادية والسياسية.

إننا نرحب بتأسيس لجنة بناء السلام. إلا أننا سنقيس نجاح اللجنة في الميدان – في بوروندي وسيراليون والبلدان الأخرى التي ستتعامل معها – من حيث النتائج الملموسة في النهوض بالسلام الدائم والاستقرار والإعمار والتنمية المستدامة.

أخيرا، إننا نعلم، مع شعور بالمرارة، أن المجلس سيواصل الانشغال بالمسائل المتعلقة بمحاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي الأسبوع الماضي لا غير وجهت القاعدة تهديدا صريحا إلى الأمم المتحدة وحفظة السلام التابعين لها في الخارج. إننا نعلم أن الإرهابيين ما زالوا يجهدون لقتل المدنيين الأبرياء في كل أنحاء العالم. وإن هذا الجهاز يتحمل مسؤولية مواجهة تلك التهديدات بوحدة الهدف وبحزم واضح.

ويجب علينا أيضا أن نواصل العمل على منع انتشار أشد الأسلحة خطورة ووسائل إيصالها. وهذا لا ينطبق فحسب على الإرهابيين الذين يسعون إليها، وإنما أيضا إلى الدول التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ويجب على المجلس، في مواجهته تلك التحديات والتحديات الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا، أن يعد العدة للتصرف بسرعة والرد على التهديدات الجديدة أو الأزمات المتصاعدة. لكننا يجب أن نتصرف بطريقة تؤدي إلى تحسين الحالة في الميدان في المناطق المتضررة. وإن جهودنا يجب أن تركز على تحسين قدرة الأطراف في صراع ما على التوصل إلى حل، وليس على جعل ذلك الحل أصعب منالا أو، ببساطة، تسجيل نقاط سياسية لصالح هذا الجانب أو ذاك.

وسنواصل العمل عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين ومع الأمين العام لكفالة أن تفضي إجراءات المجلس إلى تقدم ملموس في الميدان في مواجهة أشد التحديات إلحاحا التي يواجهها العالم اليوم. ونرحب بفكرة الأمين العام حول طريقة تعزيز تبادل المعلومات بين الأمانة العامة والمجلس. وما زال يتعين علينا، في اضطلاعنا بأعمالنا ووضعنا ولايات يسير على هديها عمل الأمانة العامة بالنيابة عنا، أن نجعل هذا الجهاز يحقق الكفاءة التي يجب أن يحققها. ونحن بحاجة، على سبيل المثال، إلى إيجاد طرق لتوقع الأزمات مسبقا والتصرف لمنع اندلاعها أو تحولها إلى صراعات.

أود مرة أخرى، السيد الأمين العام، أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم اليوم. ويحدوني الأمل أن تكونوا مشاركا مواظبا في المجلس.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس في هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكركم على العبارات الرقيقة التي استقبلتم بها وفدي عضوا في المجلس. كما أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن الامتنان لوفد قطر على الطريقة الحميدة التي أدار بها دفة أعمال المجلس أثناء رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

ويود وفدي أيضا أن يرحب بالسيد بان كي – مون، الأمين العام الجديد، الذي نتطلع إلى العمل معه عن كثب لتحسين دور الأمم المتحدة في النهوض بالسلام. ونود أن نؤكد له كامل دعمنا وتعاوننا.

إذ نبدأ رحلتنا في هذه السنة الجديدة، نحمل معنا مشاعر الرضا والاستياء في آن واحد. إننا نشعر بالرضا من

مشاهدة توقف بعض من الصراعات وتحول بلدان متضررة بالصراعات إلى بلدان تعيد باطراد البناء والإعمار. وإن دور ومساهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تلك الترقية استثنائيان، وقد تحلى مجلس الأمن بالعزيمة والحزم في ذلك الصدد.

التجربة المكتسبة في كل تلك الصراعات تؤكد الأهمية الحاسمة لعمليات حفظ السلام في الوفاء بالمسؤولية الأولية للمجلس في إنقاذ الجنس البشري من ويلات الحرب. ونؤمن بأن الأهمية المستمرة لبعثات حفظ السلام يجب الاعتراف بها على النحو الواجب. ونلمس أيضا حاجة إلى الاستمرار في كفالة التقيد الدقيق بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

لكن حفظ السلام وحده لن يكفي إذا كان هدفنا تحقيق سلام مستدام. ومن وجهة نظر وفدي، يتسم حفظ السلام فيما بعد الصراع بالحيوية في مساعدة المجتمعات التي مزقتها الحرب على الانتقال إلى سلام دائم. وفي ذلك الصدد يتسم دور لجنة بناء السلام بأقصى الأهمية. ونتطلع قدما إلى مساهمتها البناء في جهود توطيد السلام.

انتهاء الصراع في بلدان معينة في أفريقيا وفي أقاليم أخرى لا يعني غلق فصل في كتاب الحرب في تلك القارة. على النقيض من ذلك، شهدنا ظهور تعقيدات جديدة في الصراعات الدائرة اليوم. على سبيل المثال، أدى حدوث تدفقات عبر الحدود للمقاتلين والمدنيين إلى عرقلة جهود السلام الحالية وسبب تفاقم الظروف الإنسانية في تلك المناطق.

وفي مواجهة الصراعات يعيد وفدي التأكيد على الحاجة إلى احترام مبادئ المساواة في السيادة، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي لجميع الدول، فضلا عن المبادئ المتعلقة بالإحجام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. أما مبادئ التسوية السلمية للمنازعات والحوار الاشتمالي والتعاون البناء والدبلوماسية الوقائية، فيجب إعطاؤها الأولوية في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. لذلك فإن الجزاءات، من وجهة نظر وفدي، يجب ألا تستخدم إلا كمحاولة أخيرة – بجدول زمني واضح وشفاف وقابل للقياس – ويجب أن تتضمن طريقا للخروج بغية السماح بالعودة إلى تطبيق إجراءات التسوية السلمية.

السلام في الشرق الأوسط يظل بعيدا عن الواقع. والحالة هناك ستظل قائمة مدة طويلة ما دام الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مستعصيا على الحل بطريقة عادلة وسلمية. ويرى وفدي أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يكمن في صميم كل مشاكل المنطقة، ويؤمن بالتالي بأن المجلس يجب أن يولي أولوية عالية لحسم الصراع. إن تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بطريقة مقبولة لجميع الأطراف ستترك أثرا عميقا على آفاق السلام في المنطقة.

والأنباء عن القرار الأخير للحكومة الإسرائيلية بالموافقة على بناء مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة، الذي يتعارض مع التزامها بموجب خارطة الطريق، والتحرشات والمداهمات المتواصلة لقوات الدفاع الإسرائيلية داخل عدة مدن وقرى في الضفة الغربية في الأيام القليلة الماضية، تثير عميق القلق لدى وفدي. وإننا نعتقد أن تلك المناورات تتعارض حقا مع روح الاتفاق بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية. وينبغي لمجلس الأمن أن يرد على ذلك القرار بما يتسق مع ولايته ومسؤوليته.

وبصفة إندونيسيا ضحية للهجمات الإرهابية، وإذ نضع في الحسبان الوجود المستمر للتهديد الإرهابي، فإن وفدي على اقتناع بأن المجلس ينبغي أن يتوخى الحذر المستمر وأن يتصرف بموجب المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة

والقانون الدولي. ويجب علينا في دفاعنا عن قضيتنا وفي ممارساتنا في محاربة الإرهاب أن نتمسك باحترام حقوق الإنسان والكرامة البشرية. وتبقى إندونيسيا ثابتة على رأيها بأن مشكلة الإرهاب من الأفضل معالجتها من خلال نهج شمولي كلي.

ويرى وفدي أيضا الحاجة الماسة إلى إجراء حوار يتناول انتشار الأسلحة النووية في آسيا. وبالرغم من أن خطر الأسلحة النووية قد خفت حدته في مناطق أخرى، فقد يكون مسرح نووي جديد آخذا في التكوّن في كل أنحاء غرب وشرق آسيا. ومن المهم لذلك أن نجد حلا دبلوماسيا للقضايا النووية المتعلقة بكوريا الشمالية وإيران. كما نعلق أهمية كبيرة على السرعة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فهو منطقة تتسم بالقلاقل والتوتر.

وينبغي تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في نزع السلاح. وينبغي أن يتوازن العمل فيما بين دعائم المعاهدة الثلاث. ونعتقد أن الضمان المطلق في النهاية لاستئصال الخوف الناجم عن احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في الإزالة التامة لتلك الأسلحة.

والديمقراطية قيمة عالمية، وفي التاريخ ما يثبت أنها بمثابة أساس مركزي لإيجاد مجتمعات مسالمة قوامها كرامة البشر. و نرى أن في منتدى الأمم المتحدة أجهزة مأذونا لها على نحو رئيسي بتناول الديمقراطية والمسائل الأخرى المرتبطة بها، بما فيها حقوق الإنسان. والعمل الذي تقوم به جدير بالتنويه.

وبالنظر إلى مستوى التعقيد وضخامة التحديات التي تواجه البشرية في الوقت الحاضر، تعد الشراكة الكلمة الرئيسية التي ترشدنا في الرد على تلك التحديات. ويتفق وفدي مع الأمين العام بان كي – مون على أهمية الحكمة الجماعية والجهود الجماعية. فلا يمكننا أن نواجه الأمر بمفردنا. ولا يستطيع المجلس الوفاء منفردا بمسؤوليته. وقد يتطلب السلام من الوجهة النظرية أستاذا في فن العمارة، ولكنه في التطبيق يحتاج إلى جهود الكثيرين. ومع أنه من الواضح أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، يلزم أن نعترف بمساهمة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في النهوض بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام.

وينبغي من منطلق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تعزيز الشراكة القوية مع المنظمات الإقليمية. وبالرغم من القيود المعروفة، تظهر قيمة تلك الشراكات الناشئة بجلاء في مختلف المناطق التي يعبئ فيها مجلس الأمن دعم المنظمات الإقليمية للمساعدة على تسوية بعض النزاعات.

ولكي يتصدى مجلس الأمن للتحديات المقبلة، ينبغي مواصلة الاستمرار في عملية إصلاحه. فبعض جوانب عضوية المجلس، وطرائق عمله، تحتاج إلى مراجعة موضوعية. وكلا الأمرين من الأهمية بنفس الدرجة. وننظر إلى الإصلاح الشامل لمجلس الأمن باعتباره سمة لا تنفصل عن عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وفي الختام، نعرب عن تأييدنا لمشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفدكم يا سيدي، ونتطلع إلى اعتماده. كما أرجو أن أؤكد مجددا التزام وفدي بإنجاح عمل المجلس في ظل رئاستكم.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بتهنئتكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر.

ونعرب أيضا عن ترحيبنا بالأمين العام بان كي – مون في أول جلسة يحضرها لمجلس الأمن. ونتمنى له

التوفيق، ونحن من بين الوفود التي تشعر بغبطة شديدة لاختياره السيدة ميغيرو، التنزانية، نائبة له. لقد أحرز نصرا صغيرا لصالح التوازن بين الجنسين في هذه المنظمة في وقت مبكر جدا من فترة عمله، ونشكره على ذلك.

وبالرغم من موضوع مناقشة اليوم، الواقع أننا نأتي اليوم لنناقش ولاية هذا المجلس، التي تتمثل وفقا للميثاق في صون السلام والأمن الدوليين. فمنذ أكثر من ٦٠ عاما، حين أسند مؤسسو الأمم المتحدة تلك المسؤولية إلى مجلس الأمن، كان العالم يواجه أنواعا مختلفة من الأخطار، معظمها ينبثق من صراعات بين الدول. أما اليوم فنواجه تهديدات معقدة متعددة الأوجه ومترابطة تتجاوز حدود ولاية هذا المجلس. فعلى سبيل المثال، هناك تهديد أساسي يتمثل في الفقر والتخلف الإنمائي وهو الأساس الجذري لمعظم الصراعات التي تجد طريقها إلى جدول أعمال هذا المجلس. والواقع أن الشواهد تثبت أن التهديدات التي يمثلها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ذاتها لها خيط مشترك يربطها بالفقر والتخلف الإنمائي. ومع ذلك فإن مجرد وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ولا مجال للشك في أن التخفيف من حدة الفقر هو أنجع الأدوات لمنع نشوب الصراعات. والمعضلة المحيرة التي نواجهها في هذا المجلس، بطبيعة الحال، هي أن مسألتي الفقر والتخلف الإنمائي ينبغي بل ويجب ألا تتركا لجهاز، مثل جهازنا، له هذه العضوية المحدودة. أما الجمعية العامة التي تتمتع بعضوية عالمية، فلا تزال هي المنتدى المتعدد الأطراف المركزي لتناول المسائل العالمية الملحة والتحديات التي تواجه جميع الدول في الوقت الحاضر. ولا بد من أن تتقاسم جميع الدول مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحقيقهما على نطاق العالم، فضلا عن الرد على التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وأن تمارس هذه المسؤولية على نحو متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة.

وجميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها الهيئات الفرعية مثل مجلس حقوق الإنسان، لها دور تؤديه في إعداد وتنفيذ نظام أمن جماعي يتسم بمزيد من الفعالية. ولا مشروعية لنهج مشترك إزاء الأمن الجماعي ما لم يكن متفقا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. والمشاركة الفعلية من جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية دون استثناء لها أهمية حاسمة في ممارسة كل منها لوظائفها وسلطاتها، دون الإخلال بالتوازن الذي يحدده الميثاق. كما أن هناك دورا هاما لمجموعة واسعة من المؤسسات المتعددة الأطراف، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في التصدي للأخطار التي نواجهها حاليا.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة في أن تستخدم مواردها على نحو متوازن يعالج التنمية والأمن وحماية حقوق الإنسان. لذلك فمجلس الأمن بتشكيله الحالي محدود في كيفية مواجهته تهديدات القرن الحادي والعشرين. ومع أننا نرحب بالجهد الذي يبذله المجلس بهدف تعزيز نهج التصدي للأخطار التي نواجهها، نفضّل أن يفعل ذلك في نطاق الولاية المنوطة بنا. وينبغي ألا يطغى مجلس الأمن في اضطلاعه بمسؤولياته الرئيسية على ولاية ومسؤولية أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.

ويلقي ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة على عاتق مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين. وغني عن القول إن تلك المسؤولية تمنح المجلس تأثيرا بعيد المدى على حياة الكثيرين حول العالم.

وقد كان مجلس الأمن في الأعوام الأخيرة متعجلا جدا في التهديد أو الإذن بإجراءات الإنفاذ في بعض الحالات، مع التزامه الصمت والتخاذل في غيرها. فالقضية الفلسطينية الإسرائيلية، على سبيل المثال، هي من بنود

جدول الأعمال المشروعة لهذا المجلس. غير أنه قد أصبح ملحوظا بشكل كبير كيف امتنع هذا المجلس عن اتخاذ إجراء حتى في مواجهة أشد المخالفات للقانون الدولي إثارة للغضب.

وبدلا من ذلك يلجأ المجلس بصفة متزايدة إلى تناول مسائل لا تقع ضمن نطاق ولايته.فكثيرا ما يلجأ المجلس إلى الفصل السابع من الميثاق كمظلة للتعامل مع مسائل قد لا تشكل بالضرورة تهديدا للسلام والأمن الدوليين، مع أنه كان يمكن أن يختار أحكاما بديلة من الميثاق للرد عليها بشكل أكثر ملاءمة، مستفيدا بالأحكام الأخرى الواردة في نفس الميثاق. وينبغي اللجوء إلى الفصل السابع كملاذ أخير.

ويود وفد بلدي أن يؤكد موقفنا الثابت من أهمية تعزيز وتفعيل التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ومما يشجعنا بشكل خاص، إضفاء طابع مؤسسي على العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في ما يتعلق بالجهود الجماعية الرامية إلى تسوية الصراعات في أفريقيا. وبالمثل، نعرب عن تقديرنا لجميع الجهود التي تروم تعزيز استدامة السلام، والتنمية، والاستقرار في قارتنا الأفريقية الحبيبة.

أما في ما يتعلق بمسألة حفظ السلام، فإن احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام – من قبيل موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة، ما عدا للدفاع عن النفس وللدفاع عن ولاية أذن بها المجلس – أمر حيوي لنجاحه. ووفد بلدي يسلم بدور لجنة بناء السلام في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع، وما تقدمه من مساعدة في مجالات الانتعاش، وإعادة الإدماج، وإعادة الإعمار. ونتطلع إلى إجراء مناقشة شاملة بشأن تعزيز دور هذه الهيئة الهامة.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أعرب، مرة أخرى، عن رغبة جنوب أفريقيا في التعاون مع الأمين العام بان كي – مون وطاقم موظفيه. كما أن وفد بلدي على استعداد للعمل مع أعضاء آخرين في هذا المجلس، في صون السلام والأمن الدوليين. ونشكر الرئاسة الروسية على إتاحة الفرصة لنا لكي نؤكد التزامنا في بيان رئاسي نؤيده تماما.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود في المستهل أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. ونود أيضا أن نشكر وفد قطر على ما قام به من أعمال. وأود، سيدي الرئيس، أن أشيد بكم وبوفد الاتحاد الروسي، على إتاحة هذه الفرصة لنا لكي نرحب رسميا بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، الذي نتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بدوره، ونعرب له عن دعمنا. وفي الوقت ذاته، فإننا نرحب بإتاحة هذه الفرصة لنا لكي نتناول مسألة تكتسي أهمية قصوى اليوم، أي، الأخطار الحالية على السلام والأمن الدوليين، والكيفية المثلى لمواجهتها.

إن بنما بلد يعيش فيه أناس ذوو العديد من الأعراق، والثقافات، والأديان، في سلام ووئام. وهي بلد حافظ على مر التاريخ على علاقات صداقة مع دول ذات توجهات سياسية وإيديولوجية مختلفة. وهي بلد منزوع السلاح وفقا لدستوره، وبلد يلتزم بمبدأ السلامة البشرية، باعتباره جزءا من قوانينه الوطنية، ولديه قناة محايدة وفقا لمعاهدة دولية ولرغباته الذاتية. ولهذا السبب، ينبغي ألا يستغرب أحد من أن هذا الموضوع يسترعي انتباهنا الخاص.

وقبل أكثر من ستين سنة، عندما أسند أجدادنا إلى منظمة الأمم المتحدة المسؤولية عن تحمل واجب صون السلام والأمن الدوليين، قاموا بذلك عن اقتناع بأنهم يسهمون في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

غير أن العالم قد شهد، منذ ذلك الوقت، تغيرات كبيرة، والأخطار الرئيسية لم تعد تنجم عن الحروب بين الدول. فهذه الأخطار اليوم تنجم أساسا عن زعزعة الاستقرار بسبب الفقر، والظلم، والإقصاء. وهي تنجم عن تفشي الأمراض المعدية، وندرة الموارد الطبيعية والإفراط في استغلالها، وتدمير البيئة. وتنجم عن الصراعات العرقية، والثقافية، والدينية، وعن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. كما تنجم عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتخزين أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وأخيرا، تنجم عن الأصولية، لا سيما تلك الأشكال التي تنصب نفسها حامية للحقيقة، وتسعى إلى فرض هذه الحقيقة بالقوة، بما في ذلك عن طريق الأعمال الإرهابية.

ولابد لنا، لإيلاء الاهتمام الضروري وفي الوقت المناسب للتصدي إلى هذه الأخطار، من أن نعرف تماما أسبابها الحقيقة، ونفهمها، ونعالجها. وعلى الرغم من أن أكبر قسط من هذه المسؤولية تتحمله الأمم المتحدة، فعلا، يجب على منظمات دولية أخرى، والدول ذاتها، والمنظمات غير الحكومية – ولم لا نقول – على كل الناس، الحذو حذوها ، انطلاقا من روح معنوية مشتركة.

وفي إطار الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. غير أنه لا يمكن للمجلس، أو لا ينبغي له، أن ينظر مباشرة في جميع الأخطار المحتملة. فهناك هيئات رئيسية وفرعية أخرى داخل الأمم المتحدة يمكنها، بل ينبغي لها أيضا، أن تسهم في التصدي إلى تلك الأخطار، بما فيها الأمانة العامة، بقدرتها الهائلة في مجال الدبلوماسية الوقائية، والجمعية العامة، التي تتمتع بالتمثيل العالمي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان. ويمكن لكل منها، وفقا لسلطاتها ومهامها، أن يُسهم في معالجة العديد من هذه المسائل.

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نتذكر أن الميثاق لا يمنح للجمعية العامة الحق في مناقشة أي مسألة تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا، وإلى حد ما، يفرض على الجمعية تحمل المسؤولية عن استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى تلك الحالات التي قد تعرض السلام والأمن للخطر. وليس من المغالاة القول إنه هناك الكثير مما ينبغي للجمعية أن تعمله في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، لا شك في أن روح الغرض من إنشائه تكمن في الحاجة إلى وجود هيئة واحدة يمكنها، بصورة فعالة وفعلية، أن تسهم في حل الحالات الحرجة، قبل أن تتحول إلى صراعات معقدة بشكل أكبر.

غير أن الميثاق يفرض على مجلس الأمن الالتزام باستنفاد كل ما يتيحه من آليات وخيارات لمنع نشوب الصراعات، والتوسط من أجل حلها، حسبما يرد في الفصل السادس، ويطلب إلى المجلس أن يتعاون، على نطاق واسع، مع المنظمات الإقليمية المشار إليها في الفصل الثامن، قبل أن ينظر في فرض جزاءات، أو استخدام القوة، المنصوص عليهما في الفصل السابع.

ولمواجهة الأخطار على السلام والأمن الدوليين، فإن البشرية قد علقت آمالها على الأمم المتحدة. واستنادا إلى هذه الثقة، فجميع قرارات الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي يتخذها مجلس الأمن، بالنظر إلى طابعها الملزم، يجب أن تُعتمد بالامتثال التام للقانون الدولي. ومصداقية أنشطتها ومشروعيتها، وبالتالي، قدرتها على التصدي للأخطار الحالية على السلام والأمن الدوليين، ستكون رهنا بذلك إلى حد كبير.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، يود الوفد الصيني أن يرحب بالأمين العام بان كي – مون، الذي يحضر جلسة رسمية للمجلس اليوم، لأول

مرة بصفته الأمين العام للأمم المتحدة، ونشكره على البيان المقتضب الذي أدلى به للتو.

قبل أكثر من ستين سنة، أسند مؤسسو الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية الرسمية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الوقت، مرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على حد سواء، بظروف غير عادية، وواجها اختبارات كبيرة. وعلى نحو خاص، بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، طرأ تغيير عميق على التحديات التي يواجهها السلام والأمن الدوليان، ذلك أن الأخطار التقليدية على الأمن مستمرة بلا هوادة، بينما تزداد حدة الأخطار غير التقليدية على الأمن بشكل مطرد.

ولمواجهة هذه الحالة الخطيرة، فإن مجلس الأمن لم يتردد في تحمل مسؤولياته أو يحاول التهرب منها.

فعلى عكس ذلك، عمل المجلس بجد للتغير بحسب الأوقات. وتطورت مهامه تدريجيا من انتشار قوات حفظ السلام إلى بناء السلام وإعادة الإعمار، ومن مجرد التخفيف من العوارض إلى معالجة أسبابها الرئيسية. كما أن المجلس اتخذ سلسلة من الإجراءات استجابة للتهديدات الجديدة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اجتمع قادة ١٥ بلدا عضوا في المجلس هنا، على مستوى رؤساء الدول، للمشاركة في مناقشات هامة حول كيفية التصدي للتهديدات ضد السلام والأمن الدوليين – مناقشات أدت إلى اتخاذ القرارين ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بالإجماع.

وحفزت التغييرات في الوضع الدولي تقدما في عمل المجلس، ووسعت أفق جدول أعماله وباعتبار مجلس الأمن جوهر نظامنا الأمني الجماعي، فقد واجه في هذا القرن الجديد وضعا دوليا متغيرا باستمرار، وتحديات خطيرة عديدة. والمهمة المشتركة لأعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، ولأسرة الأمم المتحدة بأكملها، هي تعزيز قدرات المجلس وفعاليته، بحيث يمكنه أن يعالج بصورة أفضل مسألة البؤر الساخنة للتوتر في جميع أنحاء العالم.

وفي رأي الوفد الصيني، أن الأولوية الأولى هي النهوض بتعددية الأطراف وتعزيزها، والحفاظ على سلطة مجلس الأمن. وفيما يتصل بالمسائل الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن، ينبغي للمجلس أن يبني أحكامه على أساس الجوانب العملية للحالة ويتخذ إجراء جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يعتمد منظورا استراتيجيا بعيد المدى، ويولي اهتماما أكبر للإدارة الشاملة للصراعات، بحيث يعالج عوارضها وأسبابها الرئيسية كليهما؛ ويصوغ، ثم يعزز تدريجيا، استراتيجية شاملة تغطي جوانب متفاوتة من منع الصراع إلى استعادة السلام، ومن حفظ السلام إلى إعادة الإعمار بعد الصراع.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يعزز تنسيقه مع الجمعية العامة، ويولي اهتماما لآراء وشواغل الدول غير الأعضاء في المجلس، وخاصة الدول المتضررة. كما ينبغي له أن يعزز التواصل والتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ويزيد من تحسين أساليب عمله ويرتقي بكفاءته.

وبصفته الأمين العام المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة، فإن لديه دورا فريدا في تسوية المسائل المتصلة ببؤر التوتر الساخنة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولا يمكن إنكار أن مجلس الأمن، في معالجته للبنود الكثيرة على جدول أعماله المثقل، أفاد من الدعم الذي وفره له العمل الدؤوب للأمناء العامين المتوالين مع أفرقاء عملهم. والحكومة الصينية تقدر عاليا عمل السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق، طوال العقد الماضي. ولدينا كل الأسباب التي تجعلنا نتوقع أداء أكثر تميزا من الأمين العام بان كي – مون. فالسيد بان، القادم من آسيا، والمعروف بحرصه، ومثابرته، واعتداله

وبراعته في التسوية البناءة – وهي خصائص آسيوية – سيعطي لدور الأمين العام المميز أقصى مداه في صون السلام وتعزيز التنمية.

وإلى جانب الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، ستواصل الصين، كما هي دائما، دعمها لعمل الأمين العام، وتعزيز تعاونها معه، والعمل بنشاط لصون السلام والأمن الدوليين. وإنني مقتنع بأن مستقبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن سيكون مستقبلا مشرقا.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئ الوفد الروسي، ونهنئكم بصورة خاصة، السفير تشوركين، على تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن، ونؤكد دعم وفدنا الكامل لكم في أداء دوركم الهام.

وبالمثل، نهنئ الرئيس المنتهية ولايته، السفير النصر ممثل قطر، على إدارته الحكيمة للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما نتوجه بالترحيب الحار إلى الأعضاء الخمسة الجدد في مجلس الأمن.

ونود أن نرحب بحضور الأمين العام بان كي – مون في هذه الجلسة، ونتمنى له كل نجاح في عمله الذي باشره للتو. وإننا نؤكد له ثقتنا الكاملة به، وتعاوننا مع في تنفيذ ولايته الدقيقة.

وكما اعترفنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، فإننا نعمل على أساس الفهم المشترك بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور متداخلة فيما بينها ويعزز أحدها الآخر لذا يجب علينا أن ننسق أعمالنا لكي نعالج التهديدات ضد السلام والأمن الدوليين وترابطهما بصورة شاملة وبعيدة المدى، فضلا عن منع تلك التهديدات كما هو وارد في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

وكان للعولمة تأثير كبير على إمكانية الإدماج الاقتصادي والتبادل المعرفي، لكننا نعلم أن هناك جانبا مظلما لهذه الظاهرة التي فاقمت التهميش، مما وفر أرضا خصبة لنشوء تهديدات جديدة للاستقرار الدولي. وظهرت عوامل خطرة جديدة أيضا. كما نعلم أن بنودا عديدة في جدول أعمال مجلس الأمن تتصل بصراعات دائرة داخل الدول، يحدث معظمها في دول ذات تقدم ضعيف، ومؤسسات هشة، ومؤشرات إنمائية مثيرة للقلق.

وللحؤول دون مضاعفة هذه الأنواع من الصراعات، ودون انزلاق البلدان إلى مثل هذه الأوضاع، من الضروري عدم الاكتفاء بمعالجة جوانب التعافي العسكري والمؤسسي، الذي جعله مجلس الأمن أولوية له، وإنما إيلاء اهتمام أكبر لعوامل أخرى كالفقر، والاستبعاد الاجتماعي، والتدهور البيئي، والجريمة العابرة للحدود، فضلا عن التركيز المتعمد على مسألة التنوع الثقافي.

والصراعات غير المحلولة فيما بين الدول تستحق بدورها اهتماما خاصا. فإطالة زمن هذه الصراعات إلى ما لا نهاية يعرض للخطر تحقيق المجلس لأهدافه الأساسية، مما يستلزم بذل جهود متجددة لإحلال السلام، في إطار القانون الدولي والالتزامات القائمة على الاحترام المتبادل.

والتهديد بتكرار الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، شحذ عزيمتنا على الاعتراف بمسؤوليتنا تجاه حماية الشعوب من مثل هذه المصائب. ولذا، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها أعضاء مجلس الأمن، أن تكون يقظة لكي تنفذ ولايتها بحماية الشعوب، حين تكون الدولة المعنية غير قادرة على القيام بذلك، أو غير راغبة في التقيد بالتزاماتها.

ويساوي ذلك في الإلحاح دعم أنظمة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وغيرها من النظم ذات الصلة. وبيرو تدعم جهود مجلس الأمن لمنع انتشار تلك الأسلحة في أيدي الأطراف الحكومية وغير

الحكومية، وترى أنه من الضروري للنظام المتعدد الأطراف مضاعفة جهوده لبلوغ تلك الغاية وتحقيق المزيد من التقدم في الالتزامات الجماعية المتخذة. ويجب علينا أن نعمل للوصول إلى نظام أمني قائم على التعاون الذي يوطد هيكليات السلام والأمن ويمنع سباق التسلح على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

وقد أصبح الإرهاب بلاء عالميا يجب القضاء عليه. فهو غير مقبول بأي شكل وأية صيغة، بغض النظر عن دوافعه. لذا، يجب إدانته ومكافحته بجميع جوانبه. وفي هذا الكفاح، لدى النظام المتعدد الأطراف ١٣ اتفاقية دولية، إضافة إلى اتفاقات إقليمية واستراتيجية عالمية حديثة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، يصبح العمل الحاسم من جانب مجلس الأمن حيويا في مكافحة هذا التهديد. ويجب أن يكون التزام كل الدول منفردة ومجتمعة، ثابتا. فيجب علينا أن نعمل لضمان توافر القدرة التنفيذية الكافية لدى هذه الدول، وخاصة في مجالات التعاون الاستخباراتي والبوليسي، باعتبارها الأدوات الأساسية في هذا الكفاح.

لكنه ينبغي لنا ألا نحصر أنفسنا في هذا الجانب من عملنا. فأنشطة الجماعات المسلحة غير النظامية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتهريب الموارد الطبيعية، والاتجار بالمخدرات، وغيرها من السبل التي تعمل بها الجريمة المنظمة على إضعاف المؤسسات، أمور تقوض الاستقرار الجماعي والديمقراطي، وتشكل تهديدا للأمن. وعلينا أن نواصل إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لجميع هذه العوامل، التي تجتمع في عدد من الصراعات القائمة.

كما تؤمن بيرو بأن من الأساسي لنا أن ندرك الأهمية الخاصة لدور البيئة في المحافظة على السلام والأمن الدوليين. فالمياه والأحراج والمناخ عناصر ينبغي أن نضع لها استراتيجيات وخطط عمل محددة إذا أردنا أن نمنع استمرار تدمير الموارد. وإزالة الأحراج والتلوث والتغير المفاجئ في المناخ والإشعاعات، ضمن ظواهر أخرى، تُحدث جميعها أثرا سلبيا على قدرة العديد من الشعوب على البقاء وعلى نوعية الحياة في كوكبنا الآن وفي المستقبل.

إن تنوع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن وطابعها المترابط يقتضيان مساعدة الوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية، فضلا عن المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني بغية التصدي لتلك التهديدات، كل في نطاق اختصاصه.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد على التزام بيرو – بمواصلة الإسهام بشكل بناء في صون السلام والأمن الدوليين وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي دعم الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم، وذلك – انطلاقا من تجربتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ومشاركتها الإقليمية والمهام المتعددة الأطراف التي تشارك فيها.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

يأتي انعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن في توقيع ملائم من جميع الجوانب، أولا لأن محور اهتمامنا يتمثل في التعزيز الحقيقي للمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين. وتتسم هذه الجلسة بأهمية خاصة لأن السيد بان كي – مون، الأمين العام، يشارك في أنشطة المجلس للمرة الأولى. وبالنيابة عن الوفد الروسي، أود أن أرحب به مرة أخرى.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وخلال اجتماع القمة العالمي، أجرى رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في المجلس تبادلا للآراء بشأن المسألة قيد المناقشة اليوم.

ومما لا شك فيه أن العالم لم يصبح أكثر استقرارا أو أنه يمكن التنبؤ به منذ ذلك الاجتماع. وما زال المجتمع الدولي يواجه تحديات واسعة النطاق في المجالات المترابطة للأمن فضلا عن المشاكل الإنسانية والتنمية. وما زلنا نواجه تحديات قاسية ناجمة من تصاعد الصراعات المسلحة والإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك خطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين والمتطرفين.

ولكن الوقت الذي انقضى منذ اجتماع قمة مجلس الأمن لم يذهب هباء. وتتمثل النتيجة الرئيسية في تزايد الوعي بأنه لا بديل عن توطيد الدور المحوري لمجلس الأمن والأمم المتحدة في البحث عن حلول جماعية للتهديدات والتحديات العالمية والإقليمية الكثيرة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن خلال العام الماضي - وما علينا إلا أن نفكر في الحرب في لبنان، أو في المشاكل المتصلة باحترام نظام عدم الانتشار النووي أو أن نفكر في الحالة في دارفور.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن أعضاء المجلس من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الملحة بعد مفاوضات صعبة في بعض الأحيان، وأن يعتمدوا حلولا فعالة لصالح الاستقرار الطويل الأجل.

ونسمع انتقادا - ليس بدون سبب أحيانا - يوجه إلى مجلس الأمن وإلى الأمم المتحدة بأسرها بعدم فعالية قراراتهما وإجراءاتهما. وينبغي ألا يقودنا هذا إلى أن نصبح متشائمين. وفي الواقع، لم تتح الفرصة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن، لتحقيق إمكانياتهما بالكامل قبل الآن - بعدما تخلص العالم من مجابهة الحرب الباردة وحرر نفسه من أي أوهام بشأن فعالية النهج الانفرادية. وروسيا ستعمل بالتعاون مع جميع الشركاء المهتمين، من أجل تعزيز النهوض بالتنفيذ العملي لمساعي مجلس الأمن الرامية إلى منع نشوب النزاعات والصراعات المسلحة وتسويتها، بما في ذلك في أفريقيا.

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لزيادة قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ويظل مسعى صون السلام تحت سلطة مجلس الأمن ووفقا لقراراته هو السمة الأساسية لهذه المنظمة العالمية. وقد اتضح ذلك في الزيادة الحادة على الطلب على تلك العمليات. واليوم، هناك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من العسكريين ومن أفراد الشرطة يشاركون في إجمالي ١٩ عملية. ويشارك حفظة السلام الروس في عمليات في الشرق الأوسط وهايتي وكوسوفو وصربيا وأفريقيا وآسيا، كما يشاركون من خلال الدعم السياسي للأمم المتحدة، في أراضي بلدان رابطة الدول المستقلة.

وما فتئنا نعزز إسهامنا في حفظ السلام والأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. ولم تستخدم جميع الفرص الفريدة لحفظ السلام وآليات الأمم المتحدة استخداما كاملا. ويمكن تحسين تلك الحالة من خلال استخدام أكثر فعالية لإمكانيات لجنة الأركان العسكرية، فضلا عن الفرص التي توفرها المنظمات الإقليمية، على أساس الأحكام ذات الصلة للميثاق واحترام اختصاصات مجلس الأمن.

ونحن ننطلق من الحاجة إلى الجهود المشتركة لتعزيز الأساس القانوني الدولي لحفظ السلام وفقا للميثاق وقرارات مجلس الأمن، الأمر الذي سيؤكد من جديد على النهج المتعددة الأطراف في مجال تسوية الأزمات. وقد أسندت إلى لجنة بناء السلام مهمة تعزيز تنسيق وفعالية بلداننا الشقيقة الخارجة من الأزمات. وقد اتخذت تلك الهيئة بالفعل خطواتها الأولى في بناء السلام، بتقديم المساعدة في بوروندي وسيراليون. ونولي أهمية كبيرة لبدء الأنشطة الفعالة لتلك الهيئة الحكومية الدولية، وخاصة من خلال تعزيز علاقتها مع

مجلس الأمن والجمعية العامة، عملا بقرارات هاتين الهيئتين. ونعتزم إنجاز تلك المهمة بفعالية.

وتبقى مكافحة الإرهاب الدولي أحد أهم المجالات في إنشاء نظام فعال للأمن الجماعي. وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في ذلك المجال. ومشكلة مكافحة الإرهاب ومصادره ومعالجة المسائل المتصلة بتطوير تعاون واسع لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن تصبح موضع اهتمام مستمر من جانب مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب في المستقبل.

ولا بد أيضا من اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمنع وقوع الأسلحة الفتاكة في أيدي كيانات من غير الدول. وتتمثل الأولوية في هذا المجال في استمرار تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبعبارات أعم، لا بد من مواصلة العمل لضمان التنسيق السلس لجميع الأنشطة التي تضطلع بها جميع لجان مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، مع مراعاة الولايات المتداخلة لهذه اللجان. ويتمثل الهدف في تعزيز إمكانية الاستفادة من أنشطة جميع تلك الهياكل، مع تفادي ازدواجية الجهود. ويواجه مجلس الأمن تحديا رئيسيا في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان أن تستخدم الموارد المتاحة استخداما رشيدا، مع تركيز أنشطة المجلس على المجالات المتصلة بالتهديدات للسلام والأمن الدوليين والإقليميين ومراعاة تقسيم السلطات بين الهيئات الرئيسية للمنظمة العالمية على النحو المبين في الميثاق.

وأود أن أركز على جانب هام آخر. إننا ننطلق من فرضية أن زيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية لتعزيز السلام والأمن ستتحقق بإصلاح إدارة المنظمة والنهوض بالشفافية والمساءلة في الأمانة العامة. ونتمنى للأمين العام كل النجاح في تحديث الأمم المتحدة، وفقا للمعايير الدولية وتمشيا مع مطالب عصرنا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الامتنان لجميع شركائنا في مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة في البيان الرئاسي المقرر أن يعتمد في وقت لاحق اليوم وموافقتهم على ذلك البيان. ونثق بأنه سيعمل على زيادة تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بمهمته الشاملة.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أعضاء المجلس، على الكلمات الطيبة التي وُجهت إليّ وعلى إتاحة هذه الفرصة للاجتماع معكم جميعا اليوم.

وأؤكد لكم على أني سأبدي كامل الدعم والتفاني لضمان قيام المجلس بعمله بكفاءة ونجاح.

وقبل أن أبدأ، أود أن أشيد بالأمين العام السابق، السيد كوفي عنان، على إسهاماته الكبيرة في عمل المنظمة خلال الأعوام العشرة الماضية.

لقد استمعت باهتمام إلى مداخلات أعضاء المجلس بشأن هذا الموضوع الهام الذي يمثل، قبل كل شيء، مسؤوليتهم الأولى وفقا للميثاق. ولاحظت أيضا أن أعضاء المجلس متحدون ويتكلمون بصوت واحد بشأن ضرورة استعراض إدارة الصراعات بطريقة شاملة: الوقاية من نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام. وهناك وحدة أيضا بين أعضاء المجلس فيما يتصل بضرورة تناول الصراع بطريقة شاملة، مع إيلاء الأولوية المناسبة لقضيتي التنمية وحقوق الإنسان.

وكما أوضح بيانكم الهام الذي أدليتم به من فوركم، سيدي الرئيس، يزخر جدول أعمال الأمم المتحدة

ببنود هامة تمثل تحديا على نحو استثنائي في عام ٢٠٠٧. ونواجه طلبات لم يسبق لها مثيل لحفظ السلام، فضلا عن طائفة عريضة من الطلبات المتعاظمة على الدبلوماسية الوقائية، والمساعي الحميدة وبناء السلام والجهود المبذولة في إدارة الصراعات. ويمر المجلس، والمنظمة برمتها، بأكثر الفترات ازدحاما في تاريخنا، بتسجيل رقم قياسي لعمليات حفظ السلام والقرارات والتقارير خلال الأعوام القليلة المنصرمة.

ولقد توسعت إدارة عمليات حفظ السلام لتغطي ١٨ بعثة، بأعلى عدد لموظفيها العاملين في الميدان الذي بلغ ١٠٠ ٠٠٠ شخص وهو عدد يستمر بالتزايد. ولقد ازداد العدد الإجمالي للعمليات التي تنخرط فيها الأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى إلى قرابة ٣٠ عملية. ويتطلب هذا الوجود المعولم تعاوننا أوثق من أي وقت مضى بين مجلس الأمن والأمانة العامة – بما في ذلك بالطبع التعاون مع الأمين العام.

ويتواجد بعض أشد التحديات حدة وإلحاحا في أفريقيا، وستكون إحدى أولوياتي القصوى الإسراع في بذل الجهود الرامية إلى التصدي للأزمة في دارفور، حيث يتفاقم تردي الحالة الإنسانية، على الرغم من كل الإعلانات والتصريحات الصادرة عن المجتمع الدولي خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وفي الأيام والأسابيع والأشهر القادمة، سأنسق بطريقة وثيقة مع الزعماء في أفريقيا وما وراءها، وسأعمل عبر مبعوثي الخاص إلى دارفور بغية ضمان مشاركة السودان والقارة الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره على نحو بنّاء.

وفي الوقت ذاته، يجب علينا أن نواصل مهمتنا حتى النهاية في أجزاء أخرى من القارة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نكفل تعزيز التطورات الإيجابية الأخيرة التي سمحت بحدوثها أكبر عملياتنا لحفظ السلام في سبيل توطيد السلام والاستقرار الدائمين في قلب قارة أفريقيا. وأتطلع إلى مناقشة هاتين القضيتين وقضايا أخرى مع الزعماء في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المزمع عقدها بأديس أبابا في نهاية هذا الشهر.

وبالمثل، سأسعى إلى إدخال عزم جديد في سعينا لإقرار السلم والاستقرار في الشرق الأوسط. ويعني ذلك إعادة تكريس جهودنا لعمل المجموعة الرباعية في تسوية الخلافات بين إسرائيل وفلسطين – وهي خلافات تحمل رمزا فريدا وشحنة عاطفية للمواطنين تتجاوز تجاوزا كبيرا الحدود الطبيعية للصراع. ويعني ذلك مساندة لبنان في كل شيء من إعادة الإعمار ماديا إلى سعيه – الذي لم يكتمل بعد – إلى بناء بلد ينعم بالسلام والديمقراطية والاستقلال التام في المستقبل. وعلى نطاق أوسع في المنطقة، يعني ذلك مواصلة جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات السياسية والأمنية لأفغانستان والعراق.

ومن نفس المنطلق، يجب أن نواصل العمل على إزالة الشك الذي لا يزال مخيما على الوضع في كوسوفو، والذي يهدد، إن لم تتم تسويته، بإلقاء ظلال من عدم الاستقرار الإقليمي على جنوب شرقي أوروبا.

ولذلك فمن دواعي سروري أن أنضم إليكم هذا اليوم في هذه المناقشة التي تتناول طائفة عريضة من القضايا التي لا يسع أي بلد أن يسويها بمفرده – وهي قضايا تمثل أخطارا تهدد أمن البشر في جميع أرجاء العالم وأمن المجتمع الدولي برمته. ويشكل التصدي لتلك الأخطار، أولا وأخيرا، مقصدا من المقاصد الأساسية للأمم المتحدة ومسؤولية خاصة تقع على كاهل مجلس الأمن.

وكما أشار رئيس المجلس، مستذكرا الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإن الأخطار التي نواجهها في هذا القرن مترابطة ومتعددة الأوجه. ويصح ذلك سواء كنا نتدارس خطر الإرهاب، وهو عدو بلا وجه لا يعرف

الحدود، أو أسلحة الدمار الشامل، التي تمثل خطرا وجوديا فريدا للبشرية جمعاء. وكلاهما يتطلب اهتماما عاجلا ومعززا وشاملا من المجتمع الدولي.

ويصدق الشيء ذاته على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأوبئة، التي لا تسفر عن خسائر بشرية واجتماعية واقتصادية هائلة فحسب للبلدان التي لا يسعها تحملها بتاتا، بل إنها تشكل أخطارا تهدد السلم والاستقرار عبر الدمار الذي تلحقه بقدرات تلك البلدان وحكمها.

وهذا صحيح أيضا فيما يتعلق بالفقر المدقع، الذي يغذي اليأس ولا يسمح بإبداء الرحمة أو الكرامة والذي يستغله المغالون أو المتطرفون لخدمة مآرهم وأطماعهم. ولا بد من بلوغ أهدافنا في تحقيق التنمية في إرجاء العالم كافة بغية بناء السلم والأمن الدائمين.

وينطبق الشيء نفسه على الانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان، وضعف الحكم والعجز عن دعم سيادة القانون في بقاع شتى من العالم. وفي الأعوام المنصرمة، سعت الأمم المتحدة إلى تعزيز ركائزها المؤسسية الثلاث – ألا وهي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، التي يوطدها جميعا سيادة القانون – بغية بناء عالم يسود فيه المزيد من السلم والرخاء والعدل للأجيال القادمة.

ولدينا إنجازات هامة بوسعنا أن نبني عليها، من لجنة بناء السلام إلى مجلس حقوق الإنسان والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن مسؤولية الحماية. ولكن يجب علينا أن نفعل المزيد في سبيل تنشيط جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيتطلب ذلك تعزيز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار بالذات، علاوة على التصدي للتحديات الخاصة التي تمثلها قضيتا إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولقد تصرف مجلس الأمن باتخاذ قرارات هامة بشأن تلك القضايا، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي كوحدة واحدة للتصدي لتلك التحديات. وأبدي التزامي بتعزيز وتوطيد عمل الأمم المتحدة في ذلك الاتجاه. وفي ذلك المسعى، سأحاول أداء دور المنسق والقائم بمد الجسور والعمل على إعادة الثقة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

ولقد اتخذ المجلس إجراءات تتعلق بجدول أعمال الإصلاح في مجالات تتراوح من إنشاء لجنة بناء السلام إلى تعزيز أساليب العمل، واتخاذ إجراءات أخرى بشأن مكافحة الإرهاب والجزاءات. وسأجعل أولويتي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على أداء دورها بالكامل في منع نشوب الصراعات، وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وأرى كل هذه الأمور متصلة بعضها ببعض، وأرى ضرورة أن يكون دور الأمم المتحدة منسقا وشاملا ومتسقا.

ولهذا الغرض، ينبغي أن ننظر في الهياكل التنظيمية لكل الإدارات والمكاتب المتصلة بالسلم والأمن وأن نجد السبل الكفيلة بتعزيز قدراتنا. ومن أجل تلبية المطالب المتعاظمة للعمليات العالمية، يجب أن نحدد السبل والوسائل الرامية إلى إيجاد كادر وظيفي يتميز حقا بالقدرة على الحركة وأداء مهام متعددة والخضوع للمساءلة ويرقى إلى مصاف أعلى المعايير الأدبية والمهنية.

ويدعو مشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس إلى الأخذ بنهج استراتيجي في تقييم حالات الصراع والتخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها. وسيوفر دليلا هاما أهتدي به في بناء هذه القدرات المحسنة وتعزيز الوصول إلى أهدافنا المشتركة. وسيكون ذلك من أولوياتي العليا في الأسابيع المقبلة.

مـرة أخـرى، أود أن أعـرب عـن مـدى تطلعـي إلى العمل مع المجلس في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

”يرحب مجلس الأمن بالأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون. ويلتزم المجلس بالعمل معه عن كثب وبطريقة مركزة وذات منحى عملي من أجل التصدي بطريقة أفضل للتحديات المترابطة والمتعددة الأوجه والمخاطر التي تواجه عالمنا، في إطار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

”ويتعهد مجلس الأمن بالدفاع عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويكرر تأكيد التزامه بمبادئ المساواة بين جميع الدول في السيادة، وبسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ويؤكد كذلك الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، وأهمية الالتزام بمبادئ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية بأية طريقة تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

”وإن مجلس الأمن، إذ يشير إلى أن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ سلّمت بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ومتداعمة، يؤكد أن التحديات والمخاطر التي تواجه المجتمع الدولي تقتضي ردا حاسما ومتسقا، بالاستناد إلى نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد المجلس من جديد التزامه بمعالجة كامل مجموعة الأخطار التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الصراع المسلح والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

”ويقر مجلس الأمن بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي يشكل بجميع أشكاله ومظاهره واحدا من أكثر التهديدات خطورة على السلام والأمن. وعليه، يرحب المجلس باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويعلن أنه على أهبة الاستعداد لأداء دوره في تنفيذها. ومن منطلق مسؤوليته في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة شرور الإرهاب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يؤكد المجلس تصميمه على تكثيف جهوده، بما في ذلك في ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع قمة مجلس الأمن في سياق اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى نتائج عملية. ويؤكد من جديد كذلك أنه يتعين على الدول أن تكفل أن تكون التدابير التي تتخذها لمكافحة الإرهاب متماشية مع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد تصميمه على اتخاذ إجراءات ملائمة وفعالة لمواجهة أي تهديد للسلام والأمن الدوليين يؤدي إليه انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، وذلك تمشيا مع مسؤولياته الرئيسية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

''ويعترف مجلس الأمن بأهمية بذل المزيد من الجهود الدولية الفعالة لمنع نشوب التزاعات، بما فيها التزاعات داخل الدول، ويشجع الأمين العام، على النحو المطلوب بالفعل في قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، على تزويد المجلس بمزيد من التقارير التحليلية المنتظمة عن مناطق الصراعات المسلحة المحتملة، ويؤكد أهمية وضع استراتيجيات شاملة بشأن منع نشوب الصراعات من أجل تفادي الخسائر البشرية والمادية الجسيمة التي تنجم عن الصراعات المسلحة.

''ويؤكد مجلس الأمن ضرورة تحسين قدرة الأمم المتحدة على تقييم حالات الصراع وعلى التخطيط الفعال لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها وعلى الاستجابة العاجلة والفعالة لأي ولاية يحددها مجلس الأمن. كما يعترف المجلس بأهمية وضع نهج ذي سمة استراتيجية أكبر في الإشراف على حفظ السلام وإدارته، وزيادة احتمالات نجاح الانتقال في البلدان المعنية إلى أقصى حد ممكن، حتى يتسنى استعمال موارد حفظ السلام الشحيحة بأكثر الطرق فعالية. وتحقيقا لهذا الهدف، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يركز في إدارة بعثات حفظ السلام وتقديم التقارير عنها على الخطوات التي يلزم اتخاذها لتحقيق أهداف البعثة، من جانب الحكومة المضيفة والمجتمع الدولي على حد سواء، وأن يقترح على المجلس، حسب الاقتضاء، المبادرات الكفيلة بالتعجيل بعملية الانتقال.

''ويؤكد مجلس الأمن أهمية بناء السلام بعد انتهاء الصراع لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على إرساء الأساس اللازم للسلام والتنمية المستدامين، ويرحب في هذا الصدد، بإنشاء لجنة بناء السلام التي ينبغي أن تضطلع بدور هام لبلوغ الهدف المتمثل في تحسين قدرة الأمم المتحدة على التنسيق مع المنظمات الإقليمية والبلدان في المناطق المعنية، والجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المستفيدة، والاضطلاع بأنشطة بناء السلام، ولا سيما منذ بداية عمليات حفظ السلام، وانتهاء بتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية. ويعرب المجلس عن تقديره للتقدم المحرز حتى الآن في العمل المبدئي الذي تضطلع به اللجنة فيما يتصل ببوروندي وسيراليون. ويؤكد المجلس أهمية التفاعل الوثيق بين الهيئتين وسوف يتطرق إلى عمل اللجنة في مناقشاته بانتظام وسوف يضع في اعتباره المشورة التي تقدمها لجنة بناء السلام.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالعمل في شراكة مع الأمين العام، والأمانة العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ومع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أطراف في صراع ما، ومع البلدان المساهمة بقوات، وجهات التمويل وغيرها من أصحاب المصلحة سعيا وراء الهدف المشترك المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين''.

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/1.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.
